

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

جلبف

تقرير

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

لعام ١٩٧٧



الأمم المتحدة
نيويورك ، ١٩٧٧

قامت المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد
الجريمة ، بجامعة الدول العربية بترجمة
هذا التقرير في اطار التعاون بين الأمم
المتحدة والمنظمات الاقليمية في مجال
مكافحة المخدرات

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

ان الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي وريث كل من اللجنة المركزية الدائمة التي يرجع أصلها الى اتفاقية ١٩٢٥ ، وهيئة الاشراف على المخدرات المنشأة بموجب أحكام اتفاقية ١٩٣١ .
وقد أنشئت الهيئة بمقتضى اتفاقية ١٩٦١ لدعم التزام الحكومات بمختلف اتفاقيات الرقابة على المخدرات ، وبهذا فهي تعمل باسم جميع أطراف هذه الاتفاقيات ، وتقوم بوظائفها في إطار الأمم المتحدة ، وبموجب مواد الاتفاقيات ينتخب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أعضاء الهيئة ليس باعتبارهم ممثلين لحكوماتهم وإنما لقدراتهم الشخصية .
ان المادة ٩ من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات ، ١٩٦١ م كما عدلت بموجب بروتوكول ١٩٧٣ م ، تحدد تشكيل ووظائف الهيئة على النحو التالي :

تشكيل ووظائف الهيئة

- ١ - تتألف الهيئة من ثلاثة عشرة عضواً ينتخبهم المجلس على الوجه التالي :
 - أ - ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة الطبية والأقربان بنية أو الصيدلانية يختارون من قائمة بأسماء خمسة أشخاص على الأقل ترشحهم منظمة الصحة العالمية .
 - ب - عشرة أعضاء يختارون من قائمة بأسماء أشخاص ترشحهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأطراف غير الأعضاء في الأمم المتحدة .
- ٢ - يكون أعضاء الهيئة ممن يوحون بالثقة العامة لكفاءتهم ونزاهتهم وتجردهم ، ولا يجوز لهم أثناء ولايتهم شغل أى منصب أو مزاولة أى نشاط من شأنه أن يعوقهم عن المباشرة النزيهة لوظائفهم ، ويتخذ المجلس بالتشاور مع الهيئة جميع الترتيبات اللازمة ليكفل للهيئة استقلالها التقني التام في مباشرة وظائفها .
- ٣ - يراعي المجلس ، مع اعتباره التام لبدأ التمثيل الجغرافي العادل أهمية العمل على أن تضم الهيئة بنسبة عادلة ، المطلعين على حالة المخدرات في البلدان المنتجة والصانعة والمستهلكة والمتصلين بهذه البلدان .
- ٤ - وتسعى الهيئة بالتعاون مع الحكومات والتزاماً بأحكام هذه الاتفاقية لقصر زراعة وانتاج وتصنيع واستعمال المخدرات على الكمية الملائمة المطلوبة للأغراض الطبية والعلمية مع ضمان توافرها لهذه الأغراض . كما تسعى لمنع الزراعة غير المشروعة والانتاج والتصنيع والاتجار والاستعمال غير المشروع للمخدرات .
- ٥ - تكون جميع الاجراءات التي تتخذها الهيئة بموجب هذه الاتفاقية هي تلك الاجراءات الأكثر اتساقاً مع هدف دعم تعاون الحكومات مع الهيئة وتوفير سير اجراءات الحوار المستمر بين الحكومات والهيئة التي ستقدم العون وتيسر العمل القومي الفعال لبلوغ أهداف هذه الاتفاقية .

دور الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

ان مسئوليات الهيئة بمقتضى اتفاقيات مراقبة المخدرات ، هي أن تحاول بالتعاون مع الحكومات ، أن تحد من زراعة ونتاج وتصنيع واستعمال المخدرات الى الكميات الضرورية للأغراض الطبية والعلمية وضمان توافر الكميات من هذه المواد اللازمة للأغراض المشروعة ، ومنع الزراعة والانتاج والتصنيع والاتجار والاستعمال غير المشروع لهذه المواد ومنذ بدء تطبيق اتفاقية ١٩٧١ حـ حول المواد النفسية ، تتضمن وظائف الهيئة أيضا المراقبة الدولية لهذه المواد .

والهيئة مدعوة في ممارسة هذه المسئوليات ، الى فحص كافة المراحل في التجارة المشروعة للمخدرات ، لضمان أن الحكومات تتخذ كل الاجراءات المطلوبة للحد من تصنيع واستيراد المخدرات الى الكميات الضرورية للأغراض العلمية والطبية ، وللتأكد من أن الاحتياطات قد اتخذت لمنع تحويل هذه المواد الى الاتجار غير المشروع ، ولتحديد ما اذا كان هناك خطر بأن بلدا ما قد يصبح مركزا أساسيا للاتجار غير المشروع ، وطلب تفسير ، في حالة حدوث انتهاكات ظاهرة للاتفاقيات ، واقتراح الاجراءات العلاجية الملائمة على الحكومات التي لا تطبق بصورة كاملة نصوص الاتفاقيات أو التي تواجه صعوبات في تطبيقها ومساعدة الحكومات في التغلب على مثل هذه الصعوبات حيثما يكون ذلك ضروريا ، ومن ثم فقد أوصت الهيئة مرارا وتكرارا ، وستوصي مرات أكثر أنه بمقتضى بروتوكول ١٩٧٢ ، تقدم مساعدات ثنائية ومتعددة الأطراف سواء فنية أو مالية أو كلاهما ، للبلاد التي تعاني من مثل هذه الصعاب ، ومع ذلك اذا لاحظت الهيئة أن الاجراءات الضرورية لعلاج وضع خطير لم تتخذ ، فانها تستطيع أن تلفت نظر الأطراف ولجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الموضوع في الحالات التي تعتقد فيها أن هذا سيكون أكثر الطرق فاعلية لتيسير التعاون وتحسين الوضع ، وفي النهاية أو كاجراء أخير فان الاتفاقيات تخول الهيئة أن توصي الأطراف بأن يوقفوا استيراد وتصدير المخدرات أو كلاهما ، من أو الى البلد المقصر ، بالطبع ان الهيئة لا تقصر جهودها على التحرك فقط عندما تكتشف مشاكل خطيرة على العكس من ذلك ، فانها تسعى الى منع الصعوبات الأساسية قبل ظهورها وفي كل الأحوال تعمل الهيئة في تعاون وثيق مع الحكومات .

وإذا كان على الهيئة أن تقوم بمسئولياتها ، فانه يتعين عليها أن تحصل على المعلومات السليمة عن الوضع العالمي للمخدرات ، فيما يتعلق بكل من التجارة المشروعة والاتجار غير المشروع ، ومن ثم تلص الاتفاقيات على أن الحكومات ستزود الهيئة بانتظام بمثل هذه المعلومات ، وان جميع الحكومات تقريبا وكذلك أطراف الاتفاقيات وغير الأطراف فيها على حد سواء يستجيبون لهذه الممارسة ، ومن ثم فان الهيئة تدير بالتعاون مع الحكومات نظم تقدير احتياجات العالم من المخدرات وكذلك احصاءات المخدرات ويمكنها أول هذه النظم ، تقدير الاحتياجات ، من التحقق مقدا مما اذا كانت هذه الاحتياجات معقولة ، وذلك بتحليل الاحتياجات المشروعة المقبلة ، ويمكنها ثاني هذه النظم احصاءات المخدرات ، من ممارسة المراقبة بأثر رجعي .

وأخيرا فان المعلومات عن الاتجار غير المشروع المقدمة اليها سواء من الحكومات مباشرة أو من خلال الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة تمكنها من تحديد ما اذا كانت أهداف اتفاقية ١٩٦١ تتعرض لخطر جدى من قبل أى بلد ، وتطبيق الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة السابقة اذا كان ذلك ضروريا .

ملخص

المشاكل الرئيسية

التهديد المستمر الناجم عن زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة وغير الخاضعة للرقابة

على الرغم من بعض التحسنات الأخيرة ، ما يزال الانتاج العالمي غير المشروع للأفيون مرتفعا وأن وجود مستحضرات الأفيون في متناول اليد في السوق غير المشروع يسهم في تحقيق زيادة ظاهرة في الطلب الاجمالي على المورفين والهيروين بين من يسيئون استخدامه ، ومع ذلك فقد دعم التعاون الاقليمي وفيما بين الأقاليم لمكافحة الاتجار غير المشروع ، ويمكن توسيع نطاق هذا الاتجاه التعاوني على نحو مفيد والى مدى أوسع ليشمل التنمية الريفية المتكاملة وبرامج استبدال مصادر الدخل ، وذلك للوصول الى الجوهر الحقيقي لمشكلة العرض غير المشروع لمستحضرات الأفيون .

الاستهلاك غير الطبي للقلب

ان سوء استخدام القلب بكافة أشكاله منتشر بدرجة خطيرة وما يزال العمل الموصح في مجال الأبحاث يؤكد أن القلب لا يمكن اعتباره مادة غير ضارة سواء بالنسبة للفرد أو بالنسبة للمجتمع ، ويرجع لكل حكومة على حدة أن تقر ما هي أكثر الاجراءات ملائمة لمنع الاستهلاك غير الطبي للقلب ، وعلى الرغم من أن معظم الحكومات ما يزال يمنع استعمال القلب بتطبيق قوانين صارمة ، فإن البعض منها يميز الآن - بين المهرب الذي ما يزال معرضا لعقوبات رادعة - وبين مستعمل الكميات الصغيرة الذي يواجه الغرامة بدلا من السجن ، ان تقييم هذه السياسة الجديدة سيكون ممكنا فقط عندما يعرف ما اذا كانت تيسر تركيزا أكبر للجهد الذي يبذل لمحاربة المهربين ، وهذا يقلل توافر القلب في السوق غير المشروع ، ومن ثم اساءة استعمال المخدرات .

الكوكايين

على الرغم من أن الكوكايين لا يسبب اعتمادا جسديا ، الا أنه يمكن أن يسبب اعتمادا سيكولوجيا عنيقا وأن يؤدي الى الافراط في الجرعات ، مع ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة وأن كميات متزايدة من الكوكايين في الاتجار غير المشروع قد تؤدي الى خفض الأسعار وبذا تؤدي الى زيادة الاستهلاك بكل ما يترتب عليه من نتائج ومن ثم ينبغي أن يواجه بشدة استعمال هذه المادة ، وكذلك الاتجار غير المشروع فيها .

اساءة استعمال المواد النفسية والاتجار فيها

ما تزال الهيئة معنية باتجاهين : أحدها تحويل بعض المواد النفسية من المصادر المشروعة الى السوق غير المشروع ، والآخر زيادة التصنيع غير المشروع لهذه المواد والاتجار فيها في كثير من أنحاء العالم ، ومن ثم يجب القيام بعمل أكثر حزما في هذا الصدد .

فعالية نظام الرقابة الدولية على المخدرات

المخدرات

تقدم التقارير الملحقة بالوثيقة الحالية* ، تحليلاً وتعرض البيانات التي قدمتها الحكومات الى الهيئة عن تطبيق نظم تقديرات الاحتياجات المشروعة واحصاءات عن حركة العقاقير المخدرة •

المواد النفسية

يتعاون ما يزيد عن مائة بلد أو منطقة بالفعل مع الهيئة طوعاً منذ عام ١٩٧١ وذلك بتقديم الاحصائيات عن المواد النفسية ، وتأمل الهيئة في أن تنضم سريعاً الى هذه الاتفاقيات بصورة رسمية تلك الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً فيها •

التحركات فيما بين البلدان لكميات صغيرة من المخدرات المضبوطة في الاتجار غير المشروع

لكي يمكن تبسيط وتعجيل اجراءات مراقبة مثل هذه الحركة - سواء بهدف التحليل فسي المعامل الأجنبية أو لتحديد المخدرات المضبوطة في الاتجار غير المشروع أو كدليل في الدعاوى القضائية - تعتقد الهيئة أن الأطراف تستطيع أن تستثني مثل هذه التحويلات ، من أحكام المادة "٣١" للاتفاقية الوحيدة لعام ١٩٦١ م ، بدون أن يكون هذا متناقضاً مع الالتزامات العامة أو الخاصة للأطراف بموجب هذه الاتفاقية ، ومع ذلك فإن الهيئة تعتقد أن الأمر يرجع لكل طرف في أن يقرر ما اذا كان سيطبق اجراءات مبسطة وسريعة للمراقبة الوطنية لمثل هذه التحويلات للمخدرات ، على أية حال يجب أن يخطر الأيمن العام بأى قرار وأن تحاط الهيئة علماً بكل النشاطات المتعلقة بمثل هذه التحويلات للمخدرات المضبوطة والتصرف فيها •

المسائل الادارية

تتطلب مراقبة المخدرات اهتماماً من الدول الأعضاء ومن أجهزة المراقبة في الأمم المتحدة على نطاق لم يسبق له مثيل ، وعلى المستوى القومي ، تعطى عادة أولوية عالية لمراقبة المخدرات في تخصيص الموارد ، وتود الهيئة ولوظائفها طبيعة دائمة ، أن توجه الانتباه الى الجهد الاضافي المطلوب من سكرتارياتها ومنها نتيجة لتطبيق اتفاقية عام ١٩٧١ م للمواد النفسية وبرتوكول ١٩٧٢ م وتأمل في أن موارد كافية خاصة من العاملين سيستمر تخصيصها بهدف تمكينها من القيام بواجباتها •

* احتياجات العالم التقديرية من المخدرات وتقديرات انتاج العالم من الأفيون في ١٩٧٨

(E-INCB/38) ، احصاءات عن المخدرات لعام ١٩٧٦ ، (E-INCB/39) بيان

مقارن عن تقديرات واحصاءات لعام ١٩٧٦ (E-INCB/40) •

تحليل الوضع العالمي

في حين تبقي الهيئة الرقابة على المخدرات في جميع البلدان تحت المراجعة المستمرة ، فإنها مع ذلك تولي اهتماما خاصا في هذا التقرير لما يزيد عن خمسة عشرة بلدا واقليما واحدا ، حيث تزداد خطورة المشاكل المتعلقة بسوء استعمال المخدرات ، والاتجار غير المشروع أو الانتاج غير الخاضع للمراقبة أو غير المشروع للمواد الخام المخدرة .

عرض المواد الخام للتصنيع المشروع لمستحضرات الأفيون

يتضح من البيانات التي توفرت في عام ١٩٧٧ م أن هناك فائض في انتاج المواد الخام خاصة قش الخشخاش من أجل التصنيع المشروع لمستحضرات الأفيون ومن ثم يجب أن ، تتركس الدول المنتجة أكبر قدر من الاهتمام لهذا الوضع عند تحديد خطط الانتاج للمستقبل ، وتبحث الهيئة امكانية تنظيم استشارات غير رسمية مع الحكومات المعنية لتحديد أفضل الطرق للقيام بدراسات طويلة المدى ووضع الخطط التي يمكن أن تساعد هذه الحكومات في تقييم الموقف بصورة دقيقة واتخاذ الاجراءات الملائمة .

خاتمة

على المستويين القومي والدولي على حد سواء ، يجب اتباع ثلاث استراتيجيات في موازنة بعضها البعض : تحريم الاتجار غير المشروع ، استئصال العرض غير القانوني واحتواء وخفض الطلب ، وفي غياب مثل هذا العمل المنسق ، فإن الحافز الذي يوفره الطلب المتزايد سيقوض بصورة مستمرة جهود أجهزة المكافحة في مواجهة الاتجار ويؤدي الى ظهور مناطق جديدة للعرض غير المشروع حتى عندما توضع المناطق التقليدية للانتاج تحت المراقبة .

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٦		الاتفاقية الدولية لمراقبة المخدرات
٧		الاختصاصات
٨		مقدمة
٨		عضوية الهيئة
١١		دورات عام ١٩٧٧
١١		التمثيل في المؤتمرات والاجتماعات الدولية
١٣		تسميات البلدان والأقاليم
١	٢٤ - ١	المشاكل الرئيسية
		التهديد المستمر الناجم عن الزراعة غير المشروعة
١	٨ - ١	وغير المراقبة لخشخاش الأفيون
٣	١٩ - ٩	الاستهلاك غير الطبي للقلب
٥	٢٠ - ١٦	الكوكايين
٦	٢٤ - ٢١	إساءة استعمال المواد النفسية والاتجار فيها
٧	٣٥ - ٢٥	سريان النظام الدولي لمراقبة المخدرات
٧	٢٨ - ٢٥	المخدرات
٨	٣٣ - ٢٩	المواد النفسية
		تحركات بين البلدان لكميات صغيرة من المخدرات
٩	٣٥ - ٣٤	المضبوطة في الاتجار غير المشروع
١٠	٣٧ - ٣٦	المسائل الإدارية
١٠	١٢٠ - ٣٨	تقييم الوضع العالمي
١١	٦٤ - ٣٩	الشرقين الأوسط والأدنى
١١	٤٥ - ٣٩	أفغانستان
١٢	٥٠ - ٤٦	إيران
١٣	٥٥ - ٥١	لبنان
١٣	٦٠ - ٥٦	باكستان
١٤	٦٤ - ٦١	تركيا
١٥	٨٩ - ٦٥	شرق وجنوب شرق آسيا
١٥	٦٨ - ٦٥	بورما
١٦	٧٣ - ٦٩	جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٦	٧٦ - ٧٣	ماليزيا
١٧	٨٢ - ٧٧	تايلاند
١٨	٨٥ - ٨٣	اقليم هونغ كونغ
١٨	٨٩ - ٨٦	نيبال
١٩	٩٨ - ٩٠	أوروبا
١٩	٩٢ - ٩٠	أوروبا الشرقية
١٩	٩٨ - ٩٣	أوروبا الغربية
٢١	١٠٧ - ٩٩	أمريكا الشمالية
٢١	١٠٢ - ٩٩	المكسيك
٢١	١٠٧ - ١٠٣	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٣	١١٦ - ١٠٨	أمريكا الجنوبية
٢٣	١١٠ - ١٠٨	بوليفيا
٢٣	١١٣ - ١١١	كولومبيا
٢٤	١١٦ - ١١٤	بيرو
٢٥	١٢٠ - ١١٧	افريقيا
٢٦	١٣٣ - ١٢١	عرض المواد الخام للتصنيع المشروع لمستحضرات الأفيون
٢٩	١٣٧ - ١٣٤	خاتمة

الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات

- اتفاقية الأفيون الدولية التي وقعت في لاهاي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩١٢ ، كما عدلت بالبروتوكول الذي وقع في ليك سكسس ، نيويورك في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ م .
- اتفاق صنع الأفيون المحضّر والاتجار به في الداخل واستعماله ، الموقع في جنيف في ١١ شباط/فبراير ١٩٢٥ ، كما عدل بالبروتوكول الذي وقع في ليك سيكسس بنيويورك في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ م .
- اتفاقية الأفيون الدولية ، وقد وقعت في جنيف في ١٩ شباط/فبراير ١٩٢٥ م ، كما عدلت بالبروتوكول الذي وقع في ليك سيكسس نيويورك في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ م .
- اتفاقية تحديد صنع المخدرات وتنظيم توزيعها ، الموقع في جنيف في ١٣ تموز/يوليه ١٩٣١ ، كما عدلت بالبروتوكول الموقع في ليك سيكسس نيويورك في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ م .
- اتفاقية مراقبة تدخين الأفيون في الشرق الأقصى ، الموقع في بانكوك في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٣١ م ، كما عدلت بالبروتوكول الموقع في ليك سيكسس نيويورك في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ م .
- اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات الخطيرة ، الموقع في جنيف في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٣٦ م ، كما عدلت في البروتوكول الموقع في ليك سيكسس نيويورك في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ م .
- البروتوكول الموقع في ليك سيكسس نيويورك في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ المعدل للاتفاقيات والاتفاقيات والبروتوكولات الخاصة بالمخدرات ، والمبرمة في لاهاي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩١٢ م ، في جنيف في ١١ شباط/فبراير ١٩٢٥ م ، و ١٩ شباط/فبراير ١٩٢٥ م ، و ١٣ تموز/يوليه ١٩٣١ م ، وفي بانكوك في ٢٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٣١ م ، وفي جنيف في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٣٦ م .
- البروتوكول الموقع في باريس في ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٨ م ، الذي أخضع للمراقبة الدولية ، المخدرات التي تخرج عن نطاق اتفاقية ١٣ تموز/يوليه ١٩٣١ م الخاصة بتحديد صنع المخدرات وتنظيم توزيعها ، كما عدلت في البروتوكول الموقع في ليك سيكسس ، نيويورك ، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ م .
- بروتوكول تحديد وتنظيم زراعة نبات الخشخاش ، ونتاج الأفيون والاتجار به دولياً وبالجملة واستعماله ، الموقع في نيويورك في ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٥٣ م .
- الاتفاقية الوحيدة للمخدرات ، الموقع في نيويورك في ٣٠ آذار/مارس ١٩٦١ م .
- اتفاقية المواد النفسية الموقع في فيينا في ٢١ شباط/فبراير ١٩٧١ م .
- البروتوكول المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ م ، الموقع في جنيف ، في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٣ م .

الاختصارات

تستخدم الاختصارات التالية ، فيما عدا لو تطلب السياق خلاف ذلك :

<u>الاختصار</u>	<u>الاسم بالكامل</u>
الهيئة لجنة المخدرات (أو اللجنة)	الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لجنة المخدرات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
المجلس	المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة
اتفاقية ١٩٦١	الاتفاقية الوحيدة للمخدرات الموقعة في نيويورك في ٣٠ آذار/مارس ١٩٦١
اتفاقية ١٩٧١	اتفاقية المواد النفسية ، الموقعة في فيينا في ٢١ شباط/فبراير ١٩٧١
قسم المخدرات (أوقسم)	قسم المخدرات التابع لسكرتارية الأمم المتحدة
الصندوق	صندوق الأمم المتحدة لمكافحة سوء استعمال المخدرات
الجمعية العامة	الجمعية العامة للأمم المتحدة
البنك الدولي	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
المخدر	كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية ١٩٦١ .
بروتوكول ١٩٧٢	البروتوكول المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات ، ١٩٦١ الموقع في جنيف في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٢ .
المادة النفسية	أى مادة طبيعية أو تركيبية أو أى مادة طبيعية في الجدولين الأول والثاني والثالث والرابع من اتفاقية عام ١٩٧١
الأمين العام	الأمين العام للأمم المتحدة
البرنامج	برنامج الأمم المتحدة للتربية منظمة الصحة العالمية

مقدمة

تعد التقارير السنوية عن عمل الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفق الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات ، وتنص المادة ١٥ من اتفاقية ١٩٦١م والمادة ١٨ من اتفاقية ١٩٧١م ، على أن الهيئة ستعد تقريراً سنوياً عن عملها ، وتلك التقارير الإضافية التي تعتبرها ضرورية . وهذا هو التقرير الأول الذي تقدمه الهيئة في إطار تكوينها الذي تنص عليه المادة ٩ من اتفاقية ١٩٦١م ، كما عدلت ببروتوكول ١٩٧٢م .

عضوية الهيئة

تنص هذه المادة على أن الهيئة ستتكون من الآن فصاعداً من ١٣ عضواً وعلى الرغم من أن المادة ١٠ المعدلة من الاتفاقية تنص على أن أعضاء الهيئة سينتخبون لمدة خمس سنوات ، فإن نصوصاً انتقالية وردت في المادة ٢٠ من بروتوكول ١٩٧٢ عن الأعضاء المنتخبين في الانتخابات الأولى ، إذ تنص الفقرة ٣ من المادة ٢٠ على أن مدة عمل ستة من الأعضاء ستنتهي في نهاية ثلاث سنوات وأن مدة عمل السبعة الآخرين ستنتهي في نهاية الخمس سنوات وقد انتخب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الستين أعضاء الهيئة وبمقتضى المادة ٢٠ ، فقرة ٤ ، من بروتوكول ١٩٧٢ ، أجريت القرعة بعد الانتخاب لتحديد انتهاء مدة عمل الأعضاء الجدد ، والنتيجة موضحة بين قوسين بعد اسم كل عضو :

Dr. Nikolai K. Barkov (1982)

الدكتور / نيكولاى ك . باركوف (١٩٨٢)

رئيس ، مختبر فارماكولوجيا ، معهد سيريسكي للطب النفسي الجدلي ، موسكو ، عضو مجلس رئاسة لجنة علم العقاقير في وزارة الصحة العامة في الاتحاد السوفياتي عضو هيئة الخبراء الاستشاريين في الاعتماد على المخدرات التابعة لمنظمة الصحة العالمية ، عضو الهيئة منذ ١٩٧١م .

Professor Daniel Bovet (1982)

بروفسور دانييل بوفيه (١٩٨٢)

استاذ علم النفس الاحياثي في كلية العلوم بجامعة روما ، حاصل على جائزة نوبل لانجازاته في علم العقاقير (١٩٥٧) عضو هيئة الخبراء الاستشاريين في العلوم العصبية التابعة لمنظمة الصحة العالمية ، عضو الهيئة منذ ١٩٧٧م .

Professor Tadeusz L.Chrusciel(1982)

البروفسور تاديوسز ل . شروسيل (١٩٨٢)

استاذ علم العقاقير ، نائب مدير معهد مراقبة وأبحاث المخدرات ، وارسو ، بولندا ، طبيب متخصص في علم العقاقير الاكلينيكي ، موظف طبي كبير سابق في برنامج الاعتماد على المخدرات ، قسم الصحة العقلية ، التابع لمنظمة الصحة العالمية (١٩٦٨-١٩٧٥) ، عضو الهيئة منذ ١٩٧٧م .

البروفسور رامون ديلافيونتر مونيز (١٩٨٠) Professor Ramon de la Fuente Muniz (1980)

استاذ ورئيس قسم علم النفس الطبي ، والطب النفسي والصحة العقلية ، كلية الطب بجامعة المكسيك القومية ، نائب رئيس الجمعية العالمية للطب النفسي (١٩٧١-١٩٧٦) ، الرئيس السابق للجمعية الطبية للطب النفسي والأكاديمية القومية للطب بالمكسيك ، عضو سابق بالمجلس الصحي العام بجمهورية المكسيك ، عضو الهيئة منذ ١٩٧٤ .

البروفسور هيلموت ي. ايههاردت (١٩٨٠) Professor Helmut E. Ehrhardt (1980)

دكتوراه في الطب ، دكتوراه في الفلسفة ، دكتوراه في القانون ، مدير معهد الطب النفسي القانوني والاجتماعي ، جامعة ماربورج (جمهورية ألمانيا الاتحادية) مفوض الصحة العقلية ، لاند هيسين ، عضو هيئة الخبراء الاستشاريين للصحة العقلية بمنظمة الصحة العالمية ، عضو مجلس الصحة الاتحادى ، بون ، رئيس لجنة الطب النفسي والقانون ، الجمعية الألمانية للطب النفسي ، عضو هيئة الاستشاريين والعلميين والجمعية الطبية الاتحادية الألمانية ، الرئيس السابق للجمعية الألمانية للطب النفسي ، الرئيس السابق لجمعية علم الاجرام ، عضو شرف الجمعية العالمية للطب النفسي ، زميل بارز في الجمعية الأمريكية للطب النفسي ، عضو شرف الجمعية الألمانية للطب النفسي ، عضو مراسل بالكلية الملكية للأطباء النفسيين ، لندن ، رئيس شرف للرابطة الأوروبية للصحة العقلية ، عضو الهيئة منذ ١٩٧٧ .

الدكتور / ديجو جارسيس - جيرالدو (١٩٨٠) Dr. Diego Garcés Giraldo (1980)

طبيب وجراح (Canta) M.R.C.S., L.R.C.P., M.A. مندوب مناب ل كولومبيا في اللجنة التحضيرية للأمم المتحدة (لندن ، ١٩٤٥) وزير مفوض فوق العادة لكولومبيا في كوبا (١٩٤٨ - ١٩٤٩) سفير كولومبيا في فنزويلا (١٩٥٠ - ١٩٥١) محافظ منطقة فال ديل كاوسا ، كولومبيا (١٩٥٢ - ١٩٥٦) عضو مجلس الشيوخ بجمهورية كولومبيا (١٩٥٨ - ١٩٦٢) ممثل دائم لكولومبيا في مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف (١٩٧٠ - ١٩٧٣) عضو الهيئة منذ ١٩٧٧ .

الآنسة بتي س. جوج (١٩٨٢) Miss Betty C. Gough (1982)

دبلوماسية سابقة وأخصائية في المنظمات الدولية ، مستشار سابق لشؤون المخدرات ، بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف ، مستشار سابق لبعثة الولايات المتحدة الى وكالة الطاقة الذرية ، فيينا ، مندوب سابق ، في الوفد الدائم للولايات المتحدة لدى اليونسكو ، عضو وفد الولايات المتحدة الى مؤتمر الأمم المتحدة لبحث تعديلات الاتفاقية الوحيدة للمخدرات (جنيف ١٩٧٢) والى دورات لجنة المخدرات (١٩٧١ - ١٩٧٦) عضو الهيئة منذ ١٩٧٧ .

البروفسور سوكرو كايماكسالان (١٩٨٢) Professor Sükrü Kaymakçalan (1982)

رئيس قسم علم العقاقير ، الكلية الطبية بجامعة أنقره ، عضو هيئة الخبراء الاستشاريين حول الاعتماد على المخدرات التابعة لمنظمة الصحة العالمية ، رئيس جمعية علم العقاقير التركية ، عضو أكاديمية الطب التركية ، عضو لجنة الاقرباين التركية ، عضو الجمعية الدولية لعلم العقاقير الكيميائية الاحيائية ، عضو أكاديمية العلوم بنيويورك ، عضو الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم ، عضو الاتحاد الطبي للبلقان ، عضو اللجنة الفنية لمؤتمر الأمم المتحدة لقرار الاتفاقية الوحيدة للمخدرات ١٩٦٦ م ، عضو الهيئة منذ ١٩٦٨ ، نائب الرئيس منذ ١٩٧٥ م .

الدكتور / محسن كشوك (١٩٨٠) Dr. Mohsen Kchouk (1980)

صيدلي متخصص في علم الأحياء ، باحث سابق في معهد باستير ، باريس ، نائب مدير سابق لمعهد باستير بتونس ، محاضر في المدرسة الوطنية للصحة العامة ، نائب رئيس الجمعية التونسية للعلوم الصيدلانية ، زميل (أجنبي) في الجمعية الفرنسية للطب الشرعي وعلم الجريمة ، عضو الهيئة منذ ١٩٧٧ م .

البروفسور بول رويتر (١٩٨٢) Professor Paul Reuter (1982)

استاذ بكلية القانون والاقتصاد ، باريس ، عضو المحكمة الدائمة للتحكيم ، لاهاي ، عضو لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة ، عضو الهيئة المركزية الدائمة للمخدرات من ١٩٤٨ حتى ١٩٦٨ ، ونائب رئيسها من ١٩٥٣ حتى ١٩٦٨ ، عضو الهيئة منذ ١٩٦٨ ، ونائب رئيسها في ١٩٧٣ ورئيسها منذ ١٩٧٤ .

الدكتور / أ . وجدى صادق (١٩٨٠) Dr. A. Wagdi Sadek (1980)

وكيل وزارة سابق للطب العلاجي والمستحضرات الصيدلانية ، مدرسة الخدمات الصحية ، المدير العام السابق لقسم الصحة العقلية ، محاضر سابق في الطب النفسي والصحة العقلية في كليات طب القاهرة وعين شمس والاسكندرية والمعهد العالي للصحة العامة بالاسكندرية ، رئيس وفد مصر الى لجنة المخدرات عدة مرات من ١٩٦٥ الى ١٩٧٣ ، وبصفة خاصة خلال مؤتمر الأمم المتحدة لقرار اتفاقية المواد النفسية (فيينا ١٩٧١) ، مستشار للصحة العقلية (وزارة الصحة) مستشار للطب النفسي الشرعي (وزارة العدل) رئيس الجمعية المصرية للطب النفسي والجمعية المصرية للصحة العقلية ، كبير المستشارين لمشروع اعادة تأهيل مدمني المخدرات (وزارة الشؤون الاجتماعية) نائب رئيس الاتحاد العالمي للصحة العقلية في الشرق الأوسط ، عضو الهيئة منذ ١٩٧٧ م .

البروفسور جهان شاه صالح (١٩٨٢) Professor Jehan Shah Saleh (1982)
M.O., F.R.C.O.G , L.L.D (Hon) .

استاذ ورئيس (فخرى) قسم علم أمراض النساء والولادة ، جامعة طهران ، عميد سابق لكلية الطب بجامعة طهران ، رئيس سابق لجامعة طهران ، وزير صحة سابق (في ٧ وزارات) وقد أصدر خلال تقلده لمنصبه مشروع قانون يحرم زراعة الخشخاش في إيران ، وزير سابق للتعليم ، خبير استشارى لمنظمة الصحة العالمية حول التعليم الطبي والفروع المساعدة ، رئيس الجمعية الإيرانية لأمراض النساء والولادة ، عضو مجلس شيوخ (رئيس لجان الصحة العامة والرفاهية وحماية البيئة) عضو الهيئة ونائب رئيسها منذ ١٩٧٧ .

الدكتور / تسوتومو شيمومورا (١٩٨٠) Dr. Tsutomu Shimomura (1980)

مدير المعهد القومي للعلوم الصحية ، مستشار سابق بمكتب شؤون الصيدلة وزارة الصحة والرفاهية ، عضو المجلس المركزي لشؤون الصيدلة ، ممثل اليابان في لجنة الأمم المتحدة للمخدرات من ١٩٦٧ الى ١٩٧٣ ، حقل الاختصاص المعارف الصيدلانية ، عضو الهيئة منذ ١٩٧٤ .

دورات عام ١٩٧٧

عقدت الهيئة دورتها العشرين من ١٢ الى ٢٧ أيار/مايو ١٩٧٧ ، ودورتها الواحدة والعشرين من ١٢ تشرين الأول/أكتوبر الى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، وقد مثل الأمين العام للأمم المتحدة كل من السيد / ف . ويفسبير جويكيارد والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف والدكتور / ج . م . لوج مدير قسم المخدرات ، ومثل صندوق الأمم المتحدة لمكافحة سوء استعمال المخدرات ، السيد / ج . ج . دوبيوس المدير التنفيذي ، ومثل منظمة الصحة العالمية الدكتور أ . ي . عارف ، الدكتور ب . ه . هوجز والدكتور أ . خان من مكتب الصحة العقلية .

التمثيل في المؤتمرات والاجتماعات الدولية

اشتركت الهيئة في المؤتمرات أو الاجتماعات الدولية التالية :

١ - الأمم المتحدة : المجلس الاقتصادي والاجتماعي : الدورة الثانية والستين (نيويورك ، نيسان/ابريل - أيار/مايو ١٩٧٧) والدورة الثالثة والستين (جنيف تموز/يوليو - آب/أغسطس ١٩٧٧) .

لجنة المخدرات : الدورة السابعة والعشرين (جنيف ، شباط/فبراير ١٩٧٧) المجموعة الاستشارية حول الاتجار غير المشروع في المخدرات في أوروبا الشرقية والوسطى (جنيف ، ٦ - ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦) مجموعة العمل لاعداد مرجع عن اجراءات للحد من الطلب غير المشروع (جنيف ، أيار/مايو ١٩٧٧) الدورة الخامسة للجنة الاستشارية

فيما بين الوكالات حول مراقبة سوء استعمال المخدرات (جنيف ، ايلول /سبتمبر ١٩٧٧)
مجموعة العمل التابعة للجنة الفرعية للاتجار غير المشروع والمسائل المتعلقة به في الشرقين
الأدنى والأوسط (طهران ، ايلول /سبتمبر ١٩٧٧) .

٢ - منظمة الصحة العالمية : الدورتان التاسعة والخمسين والستون للهيئة التنفيذية (جنيف ،
كانون الثاني /يناير وأيار /مايو ١٩٧٧) الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية الدورة
الثلاثون (جنيف ، أيار /مايو ١٩٧٧) لجنة الخبراء حول الاعتماد على المخدرات ، وظائف
منظمة الصحة العالمية بموجب اتفاقية المواد النفسية (جنيف ، ايلول /سبتمبر ١٩٧٧) .

٣ - المنظمات الحكومية وغير الحكومية : بناء على الدعوة الموجهة للهيئة ، اشتركت في بعض
الاجتماعات والمؤتمرات الخاصة بالمخدرات والتي نظمها في ١٩٧٧ مجلس التعاون الجمركي ،
مجلس أوروبا ، المجلس الدولي لمكافحة المسكرات والادمان والمنظمة الدولية للشرطة
الجنايية (الانتربول) .

تسميات البلدان والأقاليم

في الإشارة الى الكيانات السياسية ، تهتدى الهيئة بالقواعد التي تحكم ممارسات الأمم المتحدة ، ان الأسماء المستخدمة وعرض المواد في هذا المنشور لا يقتضي ضمنا التعبير عن أى رأى مهما كان من قبل الهيئة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأى بلد ، اقليم ، مدينة ، أو منطقة ، أو بسلطاته ، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها .

المشاكل الرئيسية

التهديد المستمر الناجم عن زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة وغير الخاضعة للرقابة

١ - في ١٩٧٥ (١) و ١٩٧٦ (٢) ، بحثت الهيئة المشاكل الناجمة عن الزراعة غير المشروعة وغير المراقبة لخشخاش الأفيون ، خاصة في المناطق المجاورة للحدود المشتركة لبورما وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وتايلاند (جنوب شرق آسيا) في أفغانستان وباكستان (الشرقيين الأوسط والأدنى) وفي المكسيك (٣) ، وعلى الرغم من بعض التحسينات الأخيرة ، إلا أن الانتاج العالمي غير المشروع للأفيون ما يزال مرتفعا وكذلك المتوفر من مستحضرات الأفيون غير المشروعة ما يزال يسهم في الزيادة الواضحة في الطلب الشامل على المورفين والهيرويين بين من يسيئون استعمالهما .

٢ - يمكن أن نأمل في استئصال العرض غير المشروع على المدى الطويل فقط ، فيما عدا في المكسيك حيث يمكن تحقيق تقدم أسرع ، غير أن هناك شرط مسبق مشترك وهو الانعاش الاقتصادي الاجتماعي والتكامل الإداري للمناطق النائية حيث تعتمد مجموعات الأقليات بصورة كبيرة على الأفيون غير المشروع كمصدر للدخل النقدي ، وما تزال الهيئة تؤمن بأن هذا الانعاش المتكامل الذي يهدف الى تمكين المزارعين من أن يكون لهم دخل مشروع كلية ، مستمد من مصادر أخرى غير الأفيون ، هو الحل الوحيد القابل للتطبيق وللأسباب الموضحة في التقارير السابقة (٤) ، وتؤكد الهيئة من جديد أنه في رأيها أن الاقتراحات القائلة بشراء الأفيون بما يسمى " بحق الشفعة " أو الوسائيل المعاملة - والتي بحكم أنها اجراء ادارى أو تجارى بسيط لم ترد ضمن الاتفاقيات ، ويفترض أنها تضيف على عملية الانتاج غير المشروعة وغير المراقبة وضع الانتاج المشروع - هذه الاقتراحات لا بد وأن تؤدي الى التأخير في ايجاد الحل النهائي ، ليس هذا فحسب بل لا بد أيضا وأن تثير اعتراضات جادة قانونية وغيرها .

٣ - لسنوات طويلة طالبت الهيئة بأن تبذل الحكومات المعنية جهودا خاصة في مجال تخصيص نسبة أكبر من مواردها القومية ، سواء المحلية أو الخارجية للتعجيل بالانعاش الاقتصادي والاجتماعي لمناطق الانتاج غير المشروع للأفيون وبالمثل تحت الهيئة دائما المجتمع الدولي ، من خلال برامج التنمية القائمة - مثل برامج الأمم المتحدة للتنمية ، أو المؤسسات المالية ، مثل البنك الدولي

(١) E/INCB/29 الفقرات من (١٦ الى ٢٣) .

(٢) E/INCB/33 الفقرة ٤١ .

(٣) نقدم فيما بعد تحليلا للوضع الخاص القائم في كل من هذه البلدان ، انظر

الفقرات من (٣٨ الى ١٢٠) .

(٤) E/INCB/29 الفقرة ٢٢ ، E/INCB/33 الفقرة ٤١ .

للإنشاء والتعمير وبنوك الانماء الاقليمية - على التركيز على الانماء الريفي وبرامج احلال مصادر مشروعة للدخل في المناطق التي تنتج الآن الأفيون غير المشروع وفي إطار نظام الأمم المتحدة ، أقيم صندوق لمكافحة سوء استعمال المخدرات لهذا الغرض في ١٩٧١ بتأييد قوي من الهيئة ، وقد برهن الصندوق بموارده المحدودة - الأمر الذي يدعو للأسى - على أن استبدال الدخل أمر قابل للتطبيق ويستحق تطبيقا متزايدا ، ولسوء الحظ فان الوسائل اللازمة لتنفيذ ذلك تفوق القدرة المالية الحالية للصندوق ، وفي بعض الحالات أكملت برامج المساعدات الثنائية الجهود متعددة الأطراف ، أو في الواقع سبقت هذه الأخيرة أو حلت محلها .

٤ - ولقد حققت بعض البلدان نجاح فردي ، أحدثها في المكسيك ، لكن اجمالي انتاج الأفيون غير الشرعي ما يزال مرتفعا ، وهناك دلائل على هبوط في السوق غير المشروع ، للمتوفر من مستحضرات الأفيون من مناطق الانتاج غير المشروعة في بورما وتايلاند وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية ، ومع ذلك فان هذا يبدو في المقام الأول نتيجة لدعم عملية مكافحة والتحریم أكثر منه نتيجة لهبوط الانتاج ، وفي أفغانستان على الرغم من مساعدة الأمم المتحدة في محاربة المهربين ، فان الانتاج غير المشروع للأفيون ، ربما يتزايد حاليا ، وفي المناطق المتاخمة لباكستان ، فان الانخفاض المحتمل في عرض الأفيون هذا العام يبدو وأنه نتيجة للظروف الجوية أكثر منه نتيجة لأي عامل آخر ، وتقول التقارير أن بلدانا أخرى مثل لبنان ، تظهر حاليا باعتبارها مصادر جديدة للأفيون غير المشروع .

٥ - وفي جنوب شرق آسيا فان الاتجاه فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع هو على النحو التالي : ان جميع الكميات المضبوطة في العالم من الهيرويين ومصدرها هذه المنطقة في ١٩٧٦ (ما يزيد عن ٦٠٠ كغم) يعادل على الأقل اجمالي المضبوطات العالمية من جميع المصادر في ١٩٧٥ . وقد وردت تقارير من ثمانية عشرة دولة من أوروبا الغربية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية ، عن مضبوطات جوهرية للهيرويين مصدره جنوب شرق آسيا ، وتبين تقارير المضبوطات وتقديرات الحكومات عن عدد المدمنين في بورما وتايلاند واقلیم هونغ كونغ وماليزيا وسنغافوره ، أن المنطقة هي مستهلك أساسي لمنتجاتها غير المشروعة من الأفيون ، ومع ذلك ، فان كميات كبيرة من مستحضرات الأفيون تنتج لدعم التهريب على النطاق العالمي بصورة يتسع أثرها على الدوام وهكذا فان جميع المؤشرات تشير الى انتاج غير متناقص للأفيون في جنوب شرق آسيا .

٦ - وهناك تطور جديد يدعو للانزعاج في ١٩٧٧ هو ظهور هيرويين " الشرق الأوسط " وان كان ما يزال بكميات صغيرة في السوق غير المشروع في أوروبا الغربية ، الا أنه من المحتمل أن هذا الهيرويين مصنع من الأفيون المنتج بصورة غير شرعية في أفغانستان وباكستان ، وان لم يكن بالضرورة قد حول الى هيرويين في هذين البلدين ، ويستحق هذا التطور مراقبة وثيقة من قبل كل البلدان ووكالات مكافحة المعية .

٧ - يبدو أن التعاون الاقليمي الوثيق والتعاون فيما بين الأقاليم قد أتى ثماره اذ تواصلت الولايات المتحدة والمكسيك العمل بصورة وثيقة ونجاح من أجل القضاء على الانتاج والاتجار في

مستحضرات الأفيون ، كما تدعم التعاون في بانكوك حيث عين مسؤولون من المملكة المتحدة وكندا وفرنسا والمانيا الاتحادية وهولندا والسويد والولايات المتحدة ، ونفس الأمر قامت به الأمم المتحدة والانتربول ، فضلا عن ذلك فان اجتماعات المسؤولين عن مكافحة من مناطق عديدة في العالم والتي ينظمها في المنطقة كل من قسم المخدرات التابع للأمم المتحدة والسكرتارية العامة للانتربول ، قد عززت التفاهم وزيادة تبادل المعلومات والاطارات بين الوكالات القومية التي تعاني من مشاكل متشابهة .

٨ - ومن الواضح أن هذه السياسة تستحق كل الدعم والتطبيق المستمر ، وتستطيع الحكومات بما يعود عليها بالفائدة أن توسع نطاق هذه المعالجة التعاونية لتشمل ليس فقط مجال مكافحة وانما أيضا تحقيق الانماء الريفي المتكامل وبرامج الانماء لاجلال مصادر مشروعة للدخل وذلك للوصول الى الجذور الحقيقية لمشكلة عرض مستحضرات الأفيون غير المشروع ، وتدعو الهيئة جميع البلدان خاصة بلدان أوروبا الغربية وتلك البلدان التي لم تصبح بعد مساهمين أساسيين ، الى الاقتداء بالمثل الذي حدثه النرويج والسويد مؤخرا في دعم الصندوق بصورة كريمة من الموارد المخصصة لمساعدات الانماء حتى يستطيع الصندوق أن يوسع مجال عمله ، وترى الهيئة أن التزاما أقوى من قبل جميع الأطراف المعنية وتطبيق برامج لاجلال مصادر مشروعة للدخل على نطاق أوسع في جنوب آسيا وباكستان وأفغانستان ، هي شروطا أولية ضرورية للتخفيض المستمر والقضاء النهائي على مستحضرات الأفيون غير المشروع ، وتؤكد الهيئة أن هذا الجهد الانمائي المعزز يجب أن ينطلق في موازاة تدعيم وتحسين التنسيق بين وكالات مكافحة بهدف تحقيق أفضل النتائج في مواجهة هذه المشكلة .

الاستهلاك غير الطبي (٥) للقلب

٩ - بعقضى اتفاقية ١٩٦١ ، يعتبر القلب وراثنج القلب وبالإضافة الى الخلاصات والصبغات ، من المخدرات ، وفيما عدا الاستثناءات المسموح بها على أسس انتقالية في عدد قليل من البلدان ، حيث كان استخدامه تقليديا سابقا لأول كانون الثاني /يناير ١٩٦١ ، فان أطراف الاتفاقية ملزمون بأن يتخذوا تلك الاجراءات القانونية والادارية التي قد تكون ضرورية لقصر توافر القلب على الأغراض الطبية والعلمية فقط .

١٠ - ان سوء استعمال القلب في جميع اشكاله (الماريجوانا ، الأشكال الأكثر تركيزا مثل عيدان " شاي " و " سوذا " والراتنج والسائل المركز ، الخ) ضخم وربما يتزايد ، ذلك هو الوضع على الرغم من نصوص اتفاقية ١٩٦١ ونصوص الغالبية الساحقة من القوانين الوطنية ، والتي كثيرا ما تنص على عقوبات قاسية لكل من المهربين والمتعاطين ، وهم غالبا يعاملون بنفس الطريقة .

(٥) نادرا ما يستخدم القلب حاليا كوسيلة علاجية .

١١- وقد بحثت الهيئة هذه المسألة في تقريرها عن عام ١٩٦٨ (٦) ، وسجلت فيه أن القنب يساء استعماله بصورة واسعة للغاية وأن المشكلة اكتسبت أبعادا خطيرة في البلاد المتقدمة صناعيا التي لم تكن قد أصيبت من قبل ، وكان الرأي ما يزال سائدا في الأوساط الطبية الجديدة بالثقفة ، بأن القنب قد تسبب في مشاكل صحية عامة وأن مراقبته يجب أن تستمر ، ان الانتاج غير المشروع للقنب منتشر والقضاء عليه صعب للغاية ، وعلى الرغم من هذا يكون الزاميا على كافة الحكومات المعنية أن تقوم بعمل فعال لازالة هذا الانتاج غير المشروع .

١٢- وقد أعادت الهيئة في تقريرها عن ١٩٧٥ (٧) ، بحث هذه المسألة وانتهت الى أن (٨) " الأطراف ٠٠٠ ملزمة بأن تتخذ الاجراءات الضرورية لمنع أى استهلاك غير طبي . ومع ذلك ، فبموجب نصوص الاتفاقية ، ان الاستعمال غير الطبي - رغم أنه محرم - لا يتطلب بالضرورة اخضاعه لعقوبات جنائية ، بعبارة أخرى ، فان بالاضافة الى التصريح باستعماله بصورة مشروعة ، فان كل حكومة حرة في أن تقر في ضوء الظروف الخاصة القائمة في بلادها ، الاجراءات الأكثر ملاءمة لمنع الاستهلاك غير الطبي للقنب ، ومع ذلك فانه على الحكومة وهي تتخذ قرارها أن تضع في اعتبارها بالطبع الآثار الدولية التي قد تترتب عليه ، وفيما يتعلق بالانجاز غير المشروع في القنب ، يجب على الحكومات أن تحرمه وأن تعاقب المهربين بصورة قاسية " .

١٣- ان موقف الرأي العام الدولي لم يتغير حول الحاجة الى محاولة القضاء على الانتاج غير المشروع وللعمل بصورة فعالة ضد المهربين ، وما تزال أعمال البحث الموسع تبين أن القنب ليس مادة غير ضارة سواء بالنسبة للفرد أو بالنسبة للمجتمع ومع ذلك فان نصوص الاتفاقيات تكشف تغييرات في الموقف تجاه معلمي المخدرات وتؤكد تعديلات الاتفاقية الوحيدة للمخدرات ، بعقضى نصوص بروتوكول ١٩٧٣ الذي بدأ تطبيقه في آب/أغسطس ١٩٧٥ ، ضرورة الوقاية والتوعية واعادة التأهيل الاجتماعي ، أن نصوص الفقرة ١ من المادة ٣٨ لها دلالتها في هذا الصدد :

" ٠٠٠ على الدول الأطراف أن تنظر باهتمام خاص في اتخاذ كافة الاجراءات العملية لمنع اساءة استخدام المخدرات ، ولضمان الاكتشاف المبكر ، والعلاج والتوعية والعناية فيما بعد العلاج واعادة التأهيل واعادة التكامل الاجتماعي للأشخاص المتعاطين للمخدرات وأن تنسق جهودها لتحقيق هذه الأهداف ٠٠٠ " .

١٤- وعلى الرغم من أن معظم الدول تتبنى رأيا معاكسا ، فان البعض منها شعر بأنه لم يكن ناجحا في التقليل من استعمال القنب بالعقوبات القانونية القاسية وتوصل الى أن هذه العقوبات قد تكون أكثر ضررا بالفرد من استعمال المخدر نفسه ومن ثم فان دولا كثيرة وبعض الولايات فسي

(٦) E/INCB/I

(٧) E/INCB/29 الفقرات من (٢٤ الى ٢٨) .

(٨) المرجع المذكور ، الفقرة (٢٨) .

الولايات المتحدة الأمريكية بحثت عن حلول يديلة ، واقتربت مزيد من الاجراءات ، وأحد الأهداف هو تحديد فاصل واضح بين المهنيين وصانديهم المأجورين من جانب ، وبين المتعاطفين من جانب آخر ، ان العنقبات المتلصقة طي الاجار في القلب ما تزال خطيرة ومع ذلك فان الأشخاص الذين يحوزون كميات صغيرة من القلب لاستعمالهم الشخصي توقع عليهم الضريبة بدلا من العجن ، وحتى في هذه الدول فان البحث في آداب استعمال القنب ما يزال مستورا ويتم التظليل من استعماله .

١٥- لن يكون من الممكن تطبيق هذه السياسة الجديدة حتى يصبح آثارها معروفة وبصفة خاصة حتى يتم تحديد ما اذا كانت تكفل تركيز جهود أجهزة مكافحة ضد المهنيين ، ومن ثم تخفيض من نوازل المخدرات المهينة دوليا وحليا وغيره سيكون من الممكن حينذاك التحقق من أثر كل هذه الاجراءات على حجم استعمال القنب في إحدى المجتمعات وتحديد ما اذا كان فرض العقوبات الى ما دون المستوى الجنائي له أثر في حجم الاستعمال .

الكوكايين

١٦- في الرغم من أن الكوكايين لا يسبب اعتادا جديا ، فانه يظن أن يسبب اعتادا سيكولوجيا حقيقيا يمكن أن يؤدي الى الاتقاط في الجرعات التي تضعف صحتا استعماليه ، ويقال ان من بين جميع المخدرات التي يصاحبا استعمالها يعتمد الكوكايين " المخدر الذي يعطي أهد الرتبة في معاودة تناوله " .

١٧- ما يزال مضبوطات الكوكايين في الاتجار العالمي غير المشروع عند مستوى مرتفع وتشير البيانات المطاحة في فترة كتابة هذا التقرير الى أن نحو ٧,٣ طنا من الكوكايين ، خايل ٦ طنا من الهيرويين ، قد ضبطت خلال السنوات الأربعة الأخيرة ، وفي نحو الكميات الضخمة من أوراق الكوكا المطاحة في البلدان المنتجة للكوكايين غير المشروع ، فان هذه المضبوطات بلا شك تشكلت حسب جانبها صغيرا للغاية من الحجم الفعلي للهريب ، كما أن نوازل المضبوطات بين أيضا أن استعمال الكوكايين أصبح منتفرا ، وعلى الرغم من هذه الظواهر فان التقارير بين أن تناوله بالنسبة للمتعاطين يبدو سادودا وكلفته مرتفعة ويطلب هذا النوع مراقبة من كثب واستعمال مضطربا ، ومن ثم لا بد وأن يكون من العرف فيه اجراء مزيد من الأبحاث عن واقعات استعمال الكوكايين .

١٨- ما يزال الطلب أكبر في الولايات المتحدة وكندا ، لكن يبدو أن التهريب الى أوروبا وأمريكا الجنوبية يتزايد .

١٩- ان مصادر المواد الخام للصابون هي أساسا في بوليفيا وبيرو ، في حين أن الصنع النهائي للكوكايين يتزايد تصنعه في حذيين البلدين وفي البلاد المجاورة الأخرى ، خاصة كولومبيا .

• كما أن تزايد التهريب الدولي للكوكايين قد يؤدي الى خفض في الأسعار ، وبهذا يؤدي الى تزايد الاستهلاك ومن ثم الى مزيد من استعمال الأشد تدميرا وطبه يجب اتخاذ اجراءات صارمة لمواجهة استعمال الكوكايين ودهورمه .

سوء استعمال المواد النفسية والاتجار فيها

- ٢١- ما تزال الهيئة معنية باتجاهين فيما يتعلق بالمواد النفسية ، الأول هو تحويل بعض المواد من المصادر المشروعة الى السوق غير المشروعة ، وقد بين العام محل البحث بوضوح أن غالبية مستحضرات الهمبيتيورت في الاتجار غير المشروع ما تزال تحول من مصادر مشروعة ، وتلاحظ الهيئة أن في بعض البلدان اتخذت سياسة التقيد الاختياري لوصف الهمبيتيورت في الروشحات وأن بعض النتائج قد تحققت ، وهي تعتقد أن هذا وبعض الوسائل الأخرى لزيادة الرقابة ، خاصة ضد الافراط في وصف بعض المواد النفسية في الروشحات ، يجب الاستمرار في التنقيب عنها بصورة نشيطة .
- ٢٢- أما الاتجاه العام الثاني الذي ظهر بصورة متزايدة في التقارير الوطنية خلال العام الأخير ، فهو التصنيع غير المشروع لمستحضرات الافييتامين والفينسكلويد والميثاكولون وأحيانا مواد الهلوسة في كثير من بلدان العالم والزيادة الناجمة عن ذلك في الاتجار غير المشروع .
- ٢٣- ومن الحقيقي أن البيانات المتاحة في بعض الدول تبين أن حجم اساءة استخدام المواد النفسية يبدو مستقرا نسبيا ، وأن زيادة ملحوظة على النقيض من ذلك لوحظت في دول أخرى .
- ٢٤- وفي رأى الهيئة أن هذا الاتجاه الأخير ، مصدر قلق خاص ، وأنه يتعين على المجتمع العالمي أن يكون مستعدا لاتخاذ اجراءات أكثر حزما ضد مشكلة التصنيع غير المشروع وسوء الاستعمال الذي قد ينتشر ويتسع .

سريان النظام الدولي لمراقبة المخدرات

المواد المخدرة

٢٥ - تواصل الهيئة حوار مستمر مع الحكومات لانجاز مهامها التي تقتضي بها الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات ، وهكذا دعت الى مراقبة الحركة المشروعة للمخدرات لتضمن أن الحكومات تلتزم بالاجراءات التي تنص عليها الاتفاقيات للحد من زراعة وانتاج وتصنيع واستخدام الكميات المطلوبة واللازمة للأغراض الطبية والعلمية ومنع تحويلها الى الاتجار غير المشروع ، وتتم الاتصالات مع الحكومات عادة بتبادل المراسلات والمناقشات مع الممثلين الحكوميين في جنيف ، وهي تتم أيضا عندما تزور البعثات بلدا ما وتتشاور مع السلطات القومية المختصة ، وعندما يزور مسؤولو مراقبة المخدرات القوميون جنيف ، وفي الدوات الاقليمية التي تنظم بمعاونة مالية من الصندوق ، وقد عقدت الدوات في ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ .

٢٦ - كانت الهيئة تأمل في أن تنظم ندوة في عام ١٩٧٧ ، للبلدان الناطقة بالفرنسية في افريقيا ، لكن هذا لم يكن ممكنا لأن الموقف العالي للصندوق لم يستطيع تحمل التكاليف ، على الأقل في العام الحالي .

٢٧ - تنشر الهيئة ثلاثة تقارير سنويا مكملة لهذه الوثيقة ، وتتضمن هذه ، بيانات تقدمها الحكومات بمقتضى الاتفاقيات الدولية ، وتحلل الهيئة هذه البيانات وهي تمارس مسؤولياتها في الاشراف على الحركة المشروعة للمخدرات بمقتضى الاتفاقيات ، ومن ثم فإن التقارير الثلاثة تتضمن الاحتياجات التقديرية للعالم من المخدرات ، وتقديرات الانتاج العالمي للأفيون^(٩) ، واحصاءات المخدرات مصحوبة بتحليل للاتجاهات الرئيسية في الحركة المشروعة للمخدرات^(١٠) ، وبيانا مقارنا لتقديرات واحصاءات المخدرات^(١١) ، التي تكفل التحقق مما اذا كانت الحكومات قد طبقت نصوص الاتفاقيات بصورة سليمة .

٢٨ - وقد انضمت الى اتفاقية عام ١٩٦١ ، مائة وتسعة دول ، والواقع ان غالبية الدول التي لم تنضم حتى الآن لأسباب مختلفة ، تتعاون من الناحية العلمية بصورة كاملة مع الهيئة التي تأمل في أن تصدق مثل هذه الدول على الاتفاقية في وقت مبكر ، أما تلك الدول القليلة التي لم تشعر بعد بأنها تستطيع أن تسهم في النظام العالمي لمراقبة المخدرات يمكنها أن تساعد المجتمع الدولي باكتسابها نفس اسلوب التعاون القائم في الواقع ، وتأمل الهيئة في التوصل الى هذا التعاون

E/INCB/38 (٩)

E/INCB/39 (١٠)

E/INCB/40 (١١)

الذي قد ينجم عن علاقات الصداقة القائمة فعلا مع جمهورية الصين الشعبية وعن تلك العلاقات التي تحاول أن تقيمها مع جمهورية فييت نام الاشتراكية ومع جمهورية كوريا الديمقراطية •

المواد النفسية

٢٩- وجهت الهيئة منذ عام ١٩٧١ استبيانات الى الحكومات لتساعدها على جمع الاحصاءات عن المواد النفسية ، وقد رد ما يزيد عن مائة دولة أو منطقة أرسلت الاحصاءات عن كل سنة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٥ ، بالإضافة الى أن جودة الاحصاءات المقدمة تتحسن سنويا ، وبصفة خاصة خلال السنة قيد البحث والهيئة راضية عن هذه الاستجابة للاتفاقية التي لم يبدأ سريانها الا في ١٩٧٦ فقط ، وهي تأمل من الآن فصاعدا أن يتزايد نطاق وجود المعلومات المقدمة ولا تستطيع الهيئة أن تعبر بصورة كافية عن الأهمية الكبيرة التي تعلقها على تصديق كل الدول على اتفاقية ١٩٧١ ، وهي تشعر أن الآثار الكاملة لتطبيق كل بنودها ستصبح أكثر وضوحا عندما يتم تطبيقها بصورة عالمية ومن ثم تأمل الهيئة في أن التعاون الاختياري للدول التي لم تصبح بعد أطرافا فيها ، سيسر انضمامها الى هذه الاتفاقية في المستقبل القريب •

٣٠- تسجل الهيئة ارتياحها ، لأن اللجنة قررت مؤخرا أن أملاح المواد النفسية يجب أن تخضع لنفس تدابير الرقابة الدولية السارية على المواد نفسها وأن هذا القرار الذي يتوقع أن يصبح ساريا بصورة كاملة بالنسبة لكل طرف في آذار/مارس ١٩٧٨ سيد ثغرة في الاتفاقية ويساعد الهيئة على أن تجد تحت تصرفها بيانات أكثر شمولا ، على الرغم من أن المعلومات المقدمة طواعة الى الهيئة تحوى بالفعل بصفة عامة الأملاح •

٣١- وفي الوقت نفسه فان الهيئة تعترف بأنه حتى على الرغم من الثغرات الأخرى الموجودة في المعلومات المقدمة ، فان الاحصاءات التي تتيحها لها الحكومات قد تمكدها من القيام بمسؤولياتها ، وأنها قررت أن مثل هذه الاحصاءات ستنتشر في تاريخ لاحق كوثيقة منفصلة •

٣٢- وكما حدث بالنسبة للاتفاقيات السابقة للمخدرات ، تبنت الادارات القومية سياسة التطبيق التدريجي لنصوص اتفاقية ١٩٧١ ، ومثل هذه السياسة أمر طبيعي تماما بشرط أنها لا تهدف الى التهرب من تحقيق أغراض الاتفاقية ، وإنما الى جعل تطبيقها أكثر فاعلية حتى يتم تجنب التأخير ، فان الادارة الخاصة المسؤولة عن تطبيق اتفاقية ١٩٧١ في كل بلد عادة ما تكون هي نفس الادارة المكلفة بمراقبة المخدرات - وهذا أمر مرغوب فيه - وعليه فان الهيئة تهيد تماما القرار المتعلق بذلك (١٢) ، الذي اتخذته لجنة المخدرات في دورتها الأخيرة ، وقد بدأت الدول في وضع المواد التي يمكن أن يكون استهلاكها خطرا تحت المراقبة القومية ، حتى قبل بدء تطبيق الاتفاقية ، وفيما يتعلق بمثل هذه المبادرات ، فان الهيئة لا بد وأن تكون مهتمة للغاية بعرفة ما اذا كانت البلدان قد صنفت هذه المواد باعتبارها مواد نفسية ، وما اذا كانت أخضعتها

(١٢) القرار رقم ٥ (٢٧) ، الوثيقة E/5933 •

للنظام المطبق بالنسبة للمخدرات ، أو حتى اذا ما كانت قد أخضعها لأي مواد مقيدة أو موانعة ، وقد بدأت البلدان تورد في تقاريرها الى السكرتارية العامة ، هذا النوع من المعلومات وممن المرغوب فيه أن يجد هذا تجسيدا أكبر وأن يحظى باهتمام كل المعنيين .

٣٣ - وهناك مشكلة خاصة يطرحها التطبيق العملي للفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٣ من اتفاقية ١٩٧١ المتعلقة باستثناء المستحضرات الطبية وستبحث هذه المسألة في وقت قريب بواسطة لجنة خاصة تابعة لمنظمة الصحة العالمية والتي يحتمل أن تحدد معايير تسمح بكل من نظام للمراقبة المتجانس نسبيا والمصالح العلاجية للعرضي .

تحركات بين البلدان لكميات صغيرة من المخدرات المضبوطة في الاتجار غير المشروع

٣٤ - استفسرت بعض الحكومات والانتربول من الهيئة عما اذا لم يكن في الامكان تبسيط وتعجيل الاجراءات المتعلقة بمراقبة الحركة بين البلدان لكميات صغيرة من المخدرات المضبوطة في الاتجار غير المشروع ، بهدف التحليل في المعامل الأجنبية أو كدليل في الدعاوى القضائية ، وبعد فحص دقيق لهذه القضية المعقدة ، توصلت الهيئة الى نتيجة مؤداها أن حركة هذه الكميات الصغيرة من المخدرات للأغراض المذكورة آنفا يمكن استثناءها من نص المادة ٣١ من اتفاقية ١٩٦١ - التي تنص على أن المعاملات التجارية تخضع لتصاريح التصدير وشهادات الاستيراد - بدون أن يتناقض هذا مع الالتزامات العامة والواردة في الاتفاقية والواقع أن مثل هذه التحركات تبدو وكأنها تستهدف بصفة خاصة تنفيذ المادتين ٣٥ و ٣٦ من هذه الاتفاقية عن طريق ضمان أن التعاون الدولي بين الادارات - القومية المعنية بمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات ، يجب أن تتم بطريقة سريعة .

٣٥ - وتؤمن الهيئة على الرغم من ذلك بأنه يرجع الى كل من أطراف اتفاقية ١٩٦١ أكثر مما يرجع الى الهيئة ، تقرير ما اذا كان سيطبق اجراءات مبسطة وعاجلة للرقابة على هذه التحركات للمخدرات ومهما كان الحل المتخذ والبلغ الى الأمين العام ، فان الهيئة يجب أن تطلع على كافة النشاطات المتعلقة بمثل هذه التحركات للمخدرات المضبوطة والتصرف فيها وذلك بالنسبة لكل بلد ، بمقتضى الاتفاقيات القائمة .

المسائل الادارية

٣٦ - تتطلب مراقبة المخدرات اهتمام الدول الأعضاء وهيئات المراقبة التابعة للأمم المتحدة ، على نطاق لم يسبق له مثيل ، وما تزال كل الدول تعتبر أن الانتاج والاتجار غير المشروع للمخدرات والمواد النفسية وسوء استخدامها قضية ذات أهمية قصوى ، ويعترف الآباء والمربون والمسؤولون وواضعوا سياسات الحكومات والرأي العام ككل وبالأجماع بأنه يجب عمل الكثير لاحتواء هذه المشكلة الرئيسية ، وعلى المستوى القومي ، تعطى عادة أولوية عالية لمراقبة المخدرات عند تخصيص الموارد ، وفي الأمم المتحدة نفسها أبدت الهيئة ارتياحها لقرار الجمعية العامة رقم ٣٤٤٥ (د - ٣٠) الذي صدر في ١٩٧٥ وصوت لصالحه ١١٨ عضوا ولم يعترض أحد ، مع وجود ١١ ممتنعين ، ويدعو الى اعطاء أولوية ملائمة لمراقبة المخدرات وأن تخصص لها الموارد الضرورية .

٣٧ - وتود الهيئة من جانبها وهي لوظائفها طبيعة دائمة ، أن تجذب الاهتمام الى المسؤوليات الاضافية التي كلفت بها هي وسكرتاريتها ، نتيجة لمختلف التغييرات في شكل ومجال المراقبة الدولية للمخدرات والمواد النفسية خلال السنوات القليلة الماضية ، نتيجة لتطبيق اتفاقيتين جديدتين أساسا بروتوكول ١٩٧٣ واتفاقية ١٩٧١ ، وقد ذكرت الهيئة هذه المسألة بالفعل في تقريرها لعام ١٩٧٣ (١٣) ، ولعام ١٩٧٤ (١٤) ، ومن ثم ستكتفي هنا بمجرد الاعراب عن أملها في أن يستمر تخصيص الموارد الكافية ، ولا سيما توفير مزيد من العاملين ، لتمكينها من أداء واجباتها .

تقييم الوضع العالمي

٣٨ - لكي تقوم الهيئة بوظائفها التي تلص عليها الاتفاقية يجب أن تتوافر لها في الوقت المناسب المعلومات اللازمة عن الوضع العالمي للمخدرات والتي تغطي كل من التجارة المشروعة والاتجار غير المشروع ، وتلص الاتفاقيات على أن الحكومات ستزود الهيئة بمثل هذه المعلومات بصورة منتظمة والواقع أن جميع الحكومات تقريبا ، الأطراف وغير الأطراف على حد سواء ، تفعل ذلك وتدعو الهيئة تلك الحكومات التي لا تفعل ذلك أو التي لا تداوم على تقديم المعلومات المطلوبة ، الى بذل الجهود من أجل التغلب على هذا القصور ، كما تستفيد الهيئة من المعلومات التي تتيحها الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وبهذا أصبحت قادرة على أن تبقي الموقف الشامل لمراقبة المخدرات تحت المراجعة المستمرة ، كما توجه اهتماما خاصا للموقف في تلك البلدان التي تكون فيها المشاكل المتعلقة بالمخدرات ، سواء كانت تتعلق بسوء الاستعمال أو بالانتاج غير المراقب أو غير المشروع للمواد الأولية المخدرة ، أو بالاتجار غير المشروع أكثر خطورة .

(١٣) E/INCB/17 الفقرة ١٢٦

(١٤) E/INCB/29 الفقرة ١٤

الشرقين الأدبي والأوسط

أفغانستان

٣٩ - ما تزال مشكلة المخدرات الرئيسية في أفغانستان ، هي الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون والقنب والاتجار غير المشروع واسع النطاق المرتبط بها وتشكل اساءة استعمال المخدرات مشاكل خطيرة في محافظة واحدة في البلاد .

٤٠ - لقد أعلنت الحكومة سياسة مكافحة الاتجار في المخدرات والاستئصال النهائي للإنتاج غير المشروع ، وفي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ تم القيام بعمل نشيط بمساعدة دولية لمواجهة الاتجار غير المشروع ، وتناقصت بصورة واسعة الزراعة غير المشروعة ، وكان الصندوق والحكومة يسعيان من أجل مزيد من التأييد الدولي للنماء الريفي وتحسين التسهيلات الطبية ، التي لا بد وأن تسهم في دعم مراقبة المخدرات ، وهناك مشروع قانون شامل للمخدرات قيد البحث ويبدو أن إصداره قد أصبح وشيكاً .

٤١ - ومع ذلك يبدو أن الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون مستمرة في الزيادة في بعض أنحاء البلاد ، على الرغم من الاجراءات المتخذة ضد الاتجار غير المشروع ، بمساعدة من صندوق الأمم المتحدة لمكافحة سوء استعمال المخدرات وقسم المخدرات .

٤٢ - ومع ذلك لاحظت الهيئة أن الحكومة عملت مؤخرا مسؤولا كبيرا لتنسيق جهود الحكومة في مراقبة المخدرات وشكلت لجنة مشتركة لشؤون المخدرات في أفغانستان ومهمة اللجنة هي أن تضع استراتيجية للقضاء على زراعة خشخاش الأفيون وتنفيذ المشاريع من أجل الانماء الاقتصادي والاجتماعي المرتبط بتوفير المصادر البديلة لدخل زراع الخشخاش ، ان المساعدة المالية لمثل هذه المشروعات يمكن البحث عنها في المنظمات الدولية والموارد الأخرى المتاحة .

٤٣ - تعرب الهيئة عن أملها في أن دراسة مشروع القانون الشامل للمخدرات ، الذي وضع بمساعدة الأمم المتحدة ، ستنتهي قريبا وأن إصداره سيعقب ذلك سريعا .

٤٤ - ان مخاطر السماح باستمرار الوضع الراهن واضحة ، ففي الداخل ، الزراعة غير المشروعة للنباتات المخدرة والاتجار غير المشروع المرتبط بها ، اذا سمح لها أن تكون موقعا راسخا في الاقتصاد الريفي ، فانها ستفوق تنمية الغذاء والمنتجات الزراعية المشروعة الأخرى ، وأن خطر انتشار سوء استعمال المخدرات لا يجب أن نبخس قدره ، وأن الحكومة الأفغانية واعية بخطر توافر الأفيون المنتج محليا وما يمكن أن يثيره من مشاكل أكثر خطورة في مجال الاعتماد على المخدرات داخل البلاد ، خاصة خطر تحويل الأفيون الى هيرويين واستخدامه في البلاد ، كما حدث فعلا في أماكن أخرى .

٤٥ - وفيما يتعلق بالمجتمع الدولي ، هناك خطر حقيقي من أن أفغانستان يمكن أن تصبح مصدرا أساسيا للعرض بالنسبة للاتجار الدولي غير المشروع ، وتمويل الأسواق فيما وراء الشرق الأوسط ، والهيئة واعية بالصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه أفغانستان ومن ثم تدرك أن الموارد الموجودة تحت تصرفها لمراقبة المخدرات محدودة ، ومع ذلك فهي تؤمن بأن العمل في

هذا المجال يجب أن يستمر وأن تزداد سرعته ، ومن ثم تؤكد من جديد أن المجتمع الدولي يتعين عليه أن يساند الجهود المكثفة التي تقوم بها الحكومة الأفغانية وستواصل الهيئة من جانبها الحوار الذي بدأته بالفعل معها كما تنص على ذلك الاتفاقيات ووفق رغبة هذه الحكومة •

ايران

٤٦ — ان حكومة ايران مستمرة في عزمها على حل مشاكل اساءة استعمال المخدرات بها ، ويتولى مجلس تنسيق اساءة استعمال المخدرات ، وهو مجلس على المستوى الوزاري ، عمل كافة الوكالات الحكومية المعنية ، بما في ذلك الادارة الجديدة لمراقبة المخدرات بوزارة الصحة والرفاهية الاجتماعية •

٤٧ — وتركز ايران الآن على تخفيض الطلب من خلال برنامج معالجة المدمنين عن طريق توفير الجرعات المخدرة لهم مع تقليلها تدريجيا وبرنامج للعلاج واعادة التأهيل • وفي ١٩٧٦ فان البرنامج السابق ذكره وربما كان أكبر برنامج في العالم للعلاج من الأفيون ، سجل ١٦٩ ٤٤٤ مدمن للأفيون لأول مرة ، وانخفض عدد الأشخاص المسجلين وربما كان ذلك انعكاسا لتصميم الحكومة على منع قبول الأشخاص المسجلين والمعتمدين على الأفيون الذين يقل عمرهم عن ٦٠ سنة ، واستقرار عدد المدمنين • لقد عولج ١٢٠٦٠ شخصا في ١٩٧٦ بموجب برنامج العلاج واعادة التأهيل بما في ذلك العلاج الداخلي والخارجي للعرضي وأن التسهيلات وانتشارها الجغرافي قد تم توسيع نطاقها بهدف توفير بعض التسهيلات العلاجية في كل من العواصم الاقليمية ال ٢٦ •

٤٨ — ان ايران تركز جهودها على الحاجة المطلقة لخفض الطلب كما ترغب أيضا في أن تشرك البلاد الأخرى في الخبرة التي اكتسبتها ، خاصة البلدان الموجودة في نفس المنطقة ، ايماناً منها بأن مشكل اساءة استعمال المخدرات لا يمكن أن يحلها بلد واحد بمعزل عن غيره ، ان خفض الطلب غير المشروع يمكن أن يكون ناجحا فقط اذا استؤصلت في الوقت نفسه المصادر الخارجية الحالية للعرض غير المشروع للمخدرات •

٤٩ — ولسوء الحظ فان على الرغم من الجهود الكبيرة ، والتعاون الاقليمي المتزايد والقضاء على انتاج الأفيون في تركيا ، فان التهريب الواسع النطاق للأفيون الى ايران مستمر ، ان بعض التصنيع المحلي للمورفين والهرويين يجعل المشكلة أكثر تعقيدا ، في ضوء العدد الكبير نسبيا لمدمني الهرويين والذي يستطيع بهذا أن يحصل على المخدر من السوق المحلية •

٥٠ — ولو كان الطلب المحلي قد تناقص — وذلك تطور مرغوب نتيجة للجهود المدعمة للسلطات الايرانية ، فربما كانت ايران في ضوء الفائض الناجم عن ذلك في العرض الاقليمي ، قد تعرضت حينذاك لخطر أن تصبح بلد ترازيت للمخدرات غير المشروعة في انتقالها نحو الغرب ، ومن ثم تطالب الهيئة ببقظة متزايدة على المستوى الاقليمي ضد كل من الزراعة والاتجار غير المشروعين اللذان يؤديان الى التصنيع غير المشروع للمورفين والهرويين •

لبنان

٥١ - ظل لبنان لفترة طويلة مصدرا خصبا للقنب ورائج القنب غير المشروع ، ومؤخرا لسائل القنب المركز ، وتشير تقارير كثيرة الى حدوث زيادة حادة في انتاج القنب ، وقد أدى تزايد الكميات التي تصل الى مصر الى خفض سعر المخدرات في السوق غير المشروع ، كما كانت هناك مضبوطات ضخمة للقنب اللبناني في غرب أوروبا .

٥٢ - والهيئة أكثر قلقا من جرار التقارير المستمرة عن زراعة خشخاش الأفيون ويجب أن يوجه اهتمام كل السلطات المختصة في لبنان الى هذه المشاكل الخطيرة لانتاج المخدرات غير المشروع .

٥٣ - وهكذا فان الفرصة التي أتاحت لمواطني لبنان لكي يشتركوا ليس فقط في الاتجار غير المشروع في القنب وإنما أيضا في تصنيع مستحضرات الأفيون يمكن أن تمثل تهديدا اضافيا للشرق الأوسط وأوروبا الغربية .

٥٤ - ولقد كانت هناك قلة من مدمني المخدرات في لبنان قبل أحداث ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ، ولكن هذا الوضع تغير بصورة واضحة ووردت تقارير بأن تسهيلات العلاج واعادة التأهيل أصبحت غير كافية .

٥٥ - لقد أصبح موقف مراقبة المخدرات أسوأ بل هناك امكانية لمزيد من التدهور الشامل ، وقد علمت الهيئة أن السلطات لن تهمل مشكلة مراقبة المخدرات وذلك على الرغم من المشاكل الأخرى التي تواجهها الحكومة ، وتوصي الهيئة بأن تبحث أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، اذا طلبت منها حكومة لبنان هذا ، تقديم مساعدات فنية ومادية لهذا البلد لتعزيز جهوده في مراقبة المخدرات والمواد النفسية .

باكستان

٥٦ - ما تزال مشاكل اساءة استخدام المخدرات في باكستان معقدة ، والتقدم بطيء ، وأن الاستعمال التقليدي للأفيون لا يعتبر مشكلة اجتماعية خطيرة ولسد الاحتياجات الناجمة عن هذا الاستعمال ، سمحت السلطات لداكين مرخصة (فندز) بعرض الأفيون بصورة مشروعة ، ان كثيرا من هذه (الفندز) المرخصة والمخصصة من الناحية النظرية لبيع الأفيون من زراعة الخشخاش المشروعة فقط ، تستغل هذا الوضع لبيع الأفيون الذي تحصل عليه من المصادر غير المشروعة ، وهناك دلائل على وجود نمط مختلف لاساءة استعمال المخدرات خاصة بين الشباب ، مع التوافر المتزايد للمخدرات الأكثر قوة بما فيها سلفات المورفين وزيت القنب ، ان الاجراءات المضادة لا تزال في المرحلة الأولى لاجراء البحث الوبائي بمساعدة من منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ، ودعم من الصندوق وما زال نظام توزيع الأفيون يتطلب ترشيحا عاجلا ومخططا بعناية ، ان المهمة هي وقف توزيع الأفيون غير المشروع عن طريق المصادر المشروعة ، مع اجتناب أي مضاعفات قد تؤدي الى خلق مصادر غير مشروعة جديدة .

٥٧ — وفيما يتعلق بالعرض والاتجار الدولي غير المشروع ، تواصل هيئة مراقبة المخدرات في باكستان دورها النشط داخليا ، وفي الوقت نفسه تتعاون بصورة كاملة مع وكالات المكافحة في البلدان الأخرى في المعركة ضد الاتجار الدولي غير المشروع .

٥٨ — وهناك مشاكل ما تزال تتطلب الحل فيما يتعلق بالعرض الضخم للأفيون غير المرأب ، وقد بدأ تنفيذ مشروع رائد لاحتلال الدخل بمساعدة من الصندوق ، في الحدود الشرقية لهذه المناطق ، ومع ذلك فإن هذا يعد الخطوة الأولى فقط ، وهناك حاجة الى تخصيص موارد أكبر للانماء للمناطق الأقل انفتاحا وفي الوقت نفسه تطبيق القانون بفاعلية ، وفي حين يتم ترشيد نظام بيع الأفيون خلال (الغدز) يجب في الوقت نفسه توجيه الاهتمام الى مزيد من الرقابة الصارمة على انتاج الأفيون المرخص به .

٥٩ — وفيما يتعلق بالاتجار الدولي فإن أقراص ومسحوق سلفات المورفين ، والتي تصنع بصورة غير قانونية من الأفيون الباكستاني ، قد ظهرت منذ ١٩٧٦ في بعض بلدان أوروبا الغربية ، بالإضافة الى بعض أقراص سلفات المورفين المحولة من الواردات القانونية ، وقد تخلصت السلطات الباكستانية من ستة معامل سرية تعمل في هذه الصناعة غير المشروعة خلال عام ١٩٧٦ وحتى آب / أغسطس ١٩٧٧ ، وربما تكون الخطوة التالية للمهربين هي دعم الانتاج المحلي للهيريويين ، ويتعين على الحكومة أن تتخذ الاجراءات الحازمة والمناسبة لحباط هذا ، وهناك خطوة هامة يمكن أن تتمثل في تبني واصدار قانون اتحادي جديد ، تم بالفعل وضع مشروعه بمشورة من قسم المخدرات وتطبيقه بدون تأخير .

٦٠ — ان حكومة باكستان باقامة هيئة لمراقبة المخدرات الخاصة بها ودعما ، أعربت عن رغبتها في محاربة سوء استعمال المخدرات ، ولا تزال هناك مشاكل عديدة خطيرة ومن المأمول أن تعطي الحكومة الأولوية لتوفير العاملين وتخصيص الموارد الأخرى لاجاز هذه المهمة ، وأن تستفيد من المساعدة المادية والمعنوية من قبل المجتمع الدولي في محاولاتها .

تركيا

٦١ — تواصل الحكومة التركية تطبيق اجراءات فعالة لمنع انتاج الأفيون في البلاد وخاصة في تلك المناطق التي يصرح فيها بزراعة الخشخاش من أجل الانتاج القانوني لخشخاش غير المخرز ، وقد قدم الصندوق مساعدات تتمثل حاليا في معدات التفتيش والمراقبة الجوية .

٦٢ — وليس هناك دليل على انتاج الأفيون في تركيا .

٦٣ — ومع ذلك هناك سمة مقلقة ظهرت في العام الماضي ، هي وجود عدد من المواطنين الأتراك الذين ينقلون الهيريويين الذي لا ينتج في تركيا وإنما في الشرق الأوسط وجنوب آسيا الى أوروبا الغربية ، وربما تحول هؤلاء المهربون من نقل القنب ، الذي كانوا يركزون عليه من قبل ، الى نقل مستحضرات الأفيون وهذا جزء من التهديد الذي تطرحه أجزاء من الشرق الأوسط وجنوب آسيا ، كمصادر لمستحضرات الأفيون غير المشروعة ، وهو يستحق اهتماما وثيقا من قبل كل المعنيين .

٦٤ - وتثق الهيئة في أن الحكومة وهي تحدد المساحة التي يتعين زراعتها لانتاج قش الأفيون غير المحزز ، ستضع في اعتبارها بصورة كاملة امكانية حدوث قائض في الانتاج العالمي من مستحضرات الأفيون للأغراض الطبية والعلمية وهو ما سنذكره في مكان آخر من هذا التقرير (١٥) .

شرق وجنوب شرق آسيا

بورما

٦٥ - بدأت النشاطات المدعومة لمكافحة من قبل الحكومة البورمية ، غاراتها على الاتجار غير المشروع في المخدرات ، ويبدو أن حملة القضاء على زراعة الخشخاش قد خفضت من انتاج وعرض الأفيون هذا العام ، وفي الوقت نفسه فإن التعطيل المكثف للاتجار وتدمير معسكرات وقواعد المهربين ومعامل التكرير غير المشروع للهيرويين ، قد قلل كمية مستحضرات الأفيون التي تصل الى حدود تايلاند التي لا تزال المنفذ الأساسي للمخدرات غير المشروعة من بورما ، وقد انخفضت أسعار مستحضرات الأفيون في منطقة الحدود ، نظرا لتراكم المخزون وفي مواجهة هذا الوضع ، قد يقتنع المزارعون في المستقبل تدريجيا باحلال المحاصيل الأخرى محل خشخاش الأفيون .

٦٦ - وهناك تطور مشجع آخر هو التعاون المتنامي بين بورما وتايلاند ، بما في ذلك عدد من العمليات المنسقة الناجحة ، وهذا عنصر حيوي ، إذ سيجد المهربون أن الافلات من ملاحقة السلطات في كلا البلدين بمجرد عبور الحدود أصبح أكثر صعوبة .

٦٧ - وفي داخل بورما لا يزال الاستخدام التقليدي للأفيون منتشرًا في المناطق الريفية ، وان كان انتشار أدمان الهيرويين بين الشباب في المراكز الحضرية يشكل مشكلة خطيرة إضافية ويوجد حاليا ٢٠ ألف شخص تقريبا مسجلون للعلاج في بورما ، ولا شك أن عدد مدمني مستحضرات الأفيون يزيد عن ذلك مرات كثيرة ومن المعترف به أن تسهيلات العلاج الحالية ليست كافية ، ومع ذلك فإن السلطات تخطط لتحسين وتوسيع خدمات العلاج الداخلي والخارجي في المدن الرئيسية، لتغطي المدن الأصغر والمناطق الريفية في مرحلة لاحقة ، وتستغل الحكومة وسائل الاعلام وكذلك نظم التعليم للتوعية بمضار المخدرات ومنعها وتتم تعبئة كل قطاعات السكان في حملة قومية رسمية ضد اساءة استعمال المخدرات ، ويساعد الصندوق في جميع هذه المجالات ، ويحصل في هذا على مساهمات نوعية جوهرية من الترويج .

٦٨ - ان حل مشكلة المخدرات في بورما من المحتمل أن تستغرق طويلا ، لكن التطورات الراهنة مشجعة للغاية ، ان الحكومة تركز موارد قومية كبيرة لهذا الجهد ، وهي ستواصل طلب التشجيع والمساهمة المادية من المجتمع الدولي .

(١٥) انظر الفقرات من ١٢١ الى ١٢٣ فيما بعد .

جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية

٦٩ - يبدو للهيئة أن الوضع في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية قد ظل كما هو دون تغيير منذ تقرير العام الماضي ، وما يزال خشخاش الأفيون يزرع بطريقة غير مشروعة بواسطة قبائل التل التي تستهلك بعض الأفيون وتبيع الباقي أو تقايض عليه بصورة غير قانونية ، والتقديرات السليمة للكميات المعنية لا يمكن الحصول عليها .

٧٠ - وتؤكد الحكومة في حوارها المستمر مع الهيئة ، تصميمها على إنهاء زراعة الخشخاش تدريجياً والبحث عن وسائل تحقيق هذا ، وفي الوقت نفسه تحاول علاج واعادة تأهيل مدمني المخدرات .

٧١ - وبناء على توصية الهيئة ، يتم التفاوض على تقديم مساعدة من الصندوق لاستبدال المحصول غير المشروع ، ويبدو أن هذه المفاوضات تسير في اتجاه موات .

٧٢ - ان تحديد البيانات الدقيقة تبدو باعتبارها أولوية أولى ، وفي هذا الاتجاه تأمل الهيئة في أن الحكومة ستعد سريعاً تقارير في وقت مناسب عن الحركة المشروعة للمخدرات .

ماليزيا

٧٣ - ما يزال الوضع في ماليزيا يدعو للقلق ، وهناك دلائل على انتشار سوء استعمال كثير من المواد خاصة بين الشباب ، وهناك زيادة واضحة في عدد من يسيئون استعمال المخدرات ، كما يجرب تلاميذ المدارس الثانوية القنب والمخدرات الأخرى وكذلك المواد النفسية ، ويبدو أن اساءة استعمال المواد المخدرة تتضاعف نتيجة لعملية التجربة المبكرة .

٧٤ - ومن الناحية الدولية ، فحقيقة أن ماليزيا لا تزال تعتبر بلد ترانزيت بالنسبة لعملية تهريب المخدرات على النطاق الدولي ، تطرح مشاكل خطيرة ، وفي الوقت نفسه يبدو أن منطقة الحدود بين ماليزيا وتايلاند لها جاذبية متزايدة للمهربين باعتبارها مكاناً لتحويل الأفيون الى مورفيين وهيرويين .

٧٥ - وقد بذلت الحكومة جهوداً جديرة بالثناء للتغلب على هذه المشاكل ، داخليا ودوليا على حد سواء ، وقد أقيمت لجنة على مستوى وزارى لمنع اساءة استعمال المخدرات ، تحت رئاسة نائب رئيس الوزراء ، وبعد دراسات أولية متعمقة ، قامت حملة لمنع المخدرات على نطاق الأمة ، مع توفير خدمات متزايدة للعلاج واعادة التأهيل ، وتحظى هذه الحملة بتأييد قطاعات كثيرة من الرأى العام كما تواصل ماليزيا تعاونها مع الدول الأخرى في مكافحة تهريب المخدرات ، وتقوم بدور نشيط في كافة الاجتماعات التي تهدف الى زيادة كفاءة أجهزة المكافحة على كل من المستويين الاقليمي والدولي .

٧٦ - والهيئة مقتنعة بأن ماليزيا ستتخذ كل الوسائل الممكنة لمقاومة الاتجاه الذى قد يوجد لدى المهربين باعتبار البلاد مركزاً محتملاً للتوزيع غير المشروع والانتاج غير القانوني للمخدرات .

تايلاند

٧٧ - ان الكفاحة التي أعيد تنشيطها والنشاطات الأخرى المتعلقة بمواجهة اساءة استعمال المخدرات في تايلاند ، قد أعقبها اعلان الحكومة أن حملة منسقة ضد المخدرات ستعطي أولوية قومية ، وقد جاء هذا التطور نتيجة للوضع المتدهور وزيادة عدد المدمنين ، ورجوع ما يقدر بنحو ٣٧ في المائة من النشاط الاجرامي الى تهريب المخدرات غير المشروع .

٧٨ - وقد أنشئت هيئة جديدة لمراقبة المخدرات على مستوى وزارى تحت رئاسة رئيس الوزراء ، كما أنشئت لجنة جديدة للوقاية والقضاء على المخدرات ، وهناك مزيد من التطورات الايجابية تتمثل في قيام علاقات أوثق بين تايلاند وبورما وتزايد التعاون الدولي من خلال وجود عدد من ضباط الكفاحة من البلدان الأخرى مستقرين حاليا في بانكوك .

٧٩ - وقد يستغرق ظهور أثر هذه الاجراءات على الاتجار غير المشروع زمنا طويلا والواقع أن مجموعات التهريب الأساسية قد قنعت بنشاط أقل وأصبحت أكثر حذرا ، ومع ذلك فان المخدرات غير المشروعة خاصة الهيرويين ، تواصل تدفقها من بلدان أخرى في آسيا الى أوروبا وأمريكا الشمالية، وتتضمن هذه مزيدا من هيرويين رقم ٤ ، وهو أكثرها نقاء ومن ثم أكثرها قوة ، ان كميات كبيرة من مستحضرات الأفيون غير المشروعة من المحاصيل السابقة ، مخزونة في منطقة الحدود الشمالية وأى تقليل للجهود يمكن أن يطلق هذه الكميات الى السوق غير المشروع .

٨٠ - ان العمل في مجال احلال مصادر الدخل والمحاصيل لا يزال يبرهن على أنه عمل يدعو الى الأمل ، فقد تم تحديد المحاصيل البديلة المفيدة وجارى البحث عن منافذ مكثفة لتسويقها ، ويجب أن يعقب ذلك التوسع على نطاق تجارى كامل بشرط استمرار المعونة الضرورية ، وبالإضافة الى التوسع في برنامج تايلاند والأمم المتحدة القائم ، والذي يتم التفاوض حوله حاليا مع الصندوق ، بدء مشروع جديد للبنك الدولي في شمال شرق تايلاند ، الذى يهدف في المقام الأول الى الامناء الاقتصادى ويتضمن أيضا ايجاد المحاصيل البديلة وقد لا حظت الهيئة هذه النشاطات برضا وتشعر أن استمرارها سيكون ضروريا لنجاح الرقابة على سوء استعمال المخدرات في تايلاند .

٨١ - وما تزال المعلومات عن اساءة استعمال المخدرات في تايلاند غير كاملة لكن ليس هناك شك في أن المشكلة خطيرة ، اذ ينتشر ادمان الأفيون والهيرويين على نطاق واسع ، كما لوحظ اساءة استعمال دائرة عريضة من المخدرات الأخرى بما فيها المواد النفسية ، وما تزال تسهيلات العلاج واعادة التأهيل تعتبر غير ملائمة ، على الرغم من جهود الحكومة والمجتمع الدولي ، ان خطة شاملة منسقة لتنمية هذه التسهيلات على نطاق البلاد كلها ضرورية ومن ثم تضع الحكومة خطة خمسية قومية لمواجهة هذا الجانب .

٨٢ - وكما في البلدان الأخرى التي تواجه مشاكل مشابهة ، فان أفضل النتائج تظهر من المعالجة المنسقة بصورة شاملة وتغطي كافة القطاعات ، احلال مصادر الدخل لمواجهة العرض غير المشروع ، مكافحة التهريب ، وبرامج مخططة بعناية للوقاية والعلاج واعادة التأهيل .

اقليم هونغ كونغ

٨٢ - استقر الوضع في اقليم هونغ كونغ على الرغم من أنه لا يزال هناك مشاكل كبيرة يتعين التغلب عليها ، ان العرض المحدد من مستحضرات الأفيون ، والأسعار المرتفعة ، والمخزون المنخفض ، والفوضى بين نقابات التهريب الأساسية وتمزق السوق أمام مستهلكي مستحضرات الأفيون ، كل هذا نجم عن تحسن في أعمال المكافحة ، وما زال أفراد ممن يحملون المخدرات يهربون الهيرويين رقم ٣ ، لكن تهريب الأفيون المحمول في سفن الصيد لم يستمر ، وصناعة الهيرويين المحلية يعوقها نقص المورفين والأندريد الخلي ، وفي ١٩٧٦ اكتشفت إحدى عشر معمل تكرير الهيرويين غير المشروع وفي جهودهم للافلات من مثل هذا الضبط يعد تجار الهيرويين معاملة مؤقتة بديلة تصنع كميات صغيرة من الهيرويين وتقل باستمرار من مكان الى مكان ، وتحمل المعدات في حقائب سفر (معامل تكرير حقيقية السفر) ومع ذلك فقط ضبط معمل تكرير من هذا النوع في النصف الأول من عام ١٩٧٧ .

٨٤ - وقد أدى هذا الوضع المحلي الى الاقلال من أهمية هونغ كونغ كمركز ترانزيت دولي للمخدرات ومصدر للمخدرات غير المشروعة ، وقد هاجر عدد كبير من كبار المهربين أو سجنوا ، على الرغم من أن المهربين ممن يحملون المخدرات يجندون من هونغ كونغ ، وتواصل سلطات المكافحة في هونغ كونغ التعاون بصورة وثيقة مع معظم بلدان العالم لمواجهة الاتجار الدولي غير المشروع في المخدرات .

٨٥ - وفي الداخل ، ما تزال اساءة استعمال المخدرات مشكلة خطيرة على الرغم من أن السلطات تواصل استخدام سلسلة تثير الاعجاب من اجراءات الوقاية والعلاج واعادة التأهيل ، التي أدت مرة أخرى استقرار الوضع ، وما يزال مثال هونغ كونغ مهما للمجتمع الدولي ، فعلى الرغم من أنه يوضح الصعوبة القصوى لاستئصال اساءة استعمال المخدرات بمجرد أن أصبح العقاب قائما ، فانه مع ذلك يمكن المجتمعات الأخرى التي تواجه مشاكل مماثلة من دراسة الاجراءات المستخدمة والاستفادة من هذه الخبرة .

نيبال

٨٦ - منذ تقرير العام الماضي ، قامت الحكومة بانشاء ادارة لمراقبة المخدرات لتطبيق مرسوم مراقبة المخدرات الجديد ، وتأمل الهيئة أن تنضم نيبال نتيجة لهذه الاجراءات ، الى اتفاقية ١٩٦١ ، حيث قامت طوعية ببعض الالتزامات التي تفرضها .

٨٧ - وقد أوقفت الحكومة بنجاح زراعة القنب في السهول ويبدو أن المحاصيل الجديدة التي تزرع بدل منه تبعث على الرضى ، وتثور مشاكل أكثر تعقيدا في الجانب الجبلي الغربي من البلاد حيث لا يزال من الضروري العمل على وقف جمع الكميات الضخمة من الراتج المتوفرة من النمو البرى للقنب ، وتلك مهمة معقدة ، كما أقرت الهيئة بذلك في العام الماضي ، إذ أنها تتطلب تصميمًا من قبل الحكومة ومدخلات مالية خارجية .

٨٨ - وبناءً على توصية من الهيئة ، جرى التفاوض من أجل الحصول على معونة من الصندوق لدراسة الوسائل لخلق بدائل لمصادر الدخل في المناطق الموبوءة وتمضي هذه المفاوضات ببطء ،

ولكن السرعة في معالجة هذا الأمر ضرورية وتستطيع هيئات مالية مختصة أخرى أن تدرس ، بموافقة الحكومة ، امكانية تقديم مساعدة مركزية للامناء الريفي المتكامل في هذا الجزء من نيبال .

٨٩ - والهيئة قلقة أيضا من جراء التقارير الواردة عن زراعة خشخاش الأفيون غير المراقبة في بعض الأنحاء النائية من البلاد ، وليس هناك شك في أن الحكومة ستبحث هذا الأمر ، وفي حالة وجود هذه الزراعة فانها ستعمل على استئصالها بصورة عاجلة .

أوروبا

أوروبا الشرقية

٩٠ - نادرا ما يوجد مدمين على المخدرات في أوروبا الشرقية ، ان معظم المدمين الموجودين يحصلون على المخدرات أو المواد النفسية من أجل الأمراض المزمنة ، أو في حالات فردية ، هم عاملون طبيون أو شبه طبيين ، وقد جاءت تقارير من تشيكوسلوفاكيا وبولندا عن اساءة استعمال الامفيتامين والبريتورات وهي محدودة بين بعض الشبان ، الذين يستخدمون المخدرات المحولة من التجارة المشروعة .

٩١ - يؤثر تهريب الترانزيت للقنب وراتنج القنب من الشرقيين الأدنى والأوسط الى أوروبا الغربية ، أساسا على بلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا ، وهناك ضببت السلطات اليقظة كميات كبيرة ، وقد اجتمعت مجموعة استشارية حول الاتجار غير المشروع في المخدرات في أوروبا الشرقية والوسطى تحت اشراف قسم المخدرات في جنيف في ديسمبر ١٩٧٦ ، وناقش الخبراء من النمسا وبلغاريا وفرنسا وألمانيا الاتحادية واليونان وبولندا ورومانيا وتركيا ويوغوسلافيا ، التحسين المطرد للاتصالات الدولية والتعاون في مجال مكافحة .

٩٢ - وكان هناك اتجاه جديد في ١٩٧٦ ، هو نقل الهيرويين عن طريق ترانزيت بواسطة حاملوا الهيرويين من جنوب شرق آسيا الى أوروبا الغربية عبر مطارات موسكو الدولية ، ومن الواضح أنهم كانوا ملون في ألا يثير هذا الطريق غير المتوقع الشبهات ، ومن الواضح أن يقظة وتأهب سلطات الاتحاد السوفياتي قد أوقفت استخدام هذا الطريق .

أوروبا الغربية

٩٣ - على الرغم من تزايد الجهود القومية والاقليمية ، هناك توسع مستمر في الاتجار غير المشروع ، الذي صاحبه اساءة استعمال المخدرات والوفيات الناجمة عن المخدرات في كثير من بلدان أوروبا الغربية ، وقد أدى التخصيص المتزايد للموارد من قبل حكومات كثيرة الى ضبطيات أكبر وأكثر تكرارا ، وأدى تهريب المخدرات الى المنطقة وداخلها الى ابقاء معظم أجهزة مكافحة نشيطة الى أقصى حد خلال العام الماضي .

٩٤ - ويوضح تصميم المهربين على التسلل الى أوروبا الغربية ، نمط ضبطيات الهيرويين والقنب

اذ أن ما لا يقل عن ١٨ بلدا في هذه المنطقة ضبطت كميات كبيرة من الهيرويين في عام ١٩٧٦ ، كما أن ١٥ منها اتبعت نفس الأمر في عام ١٩٧٧ ، وقد وردت تقارير عن عمليات اعتراض واسعة النطاق للقنب في بلدان كثيرة تبدأ من اليونان الى البرتغال ، أكثر من ذلك ، فانه بالإضافة الى نشاطات كبار المهربين ، هناك الآن أعدادا متزايدة من صغار المهربين الذين يستغلون سهولة المواصلات والتجارة بين مجموعة البلدان التي تنمي فيما بينها تعاون اقتصادي وثيق وأشكالا أخرى من التعاون .

٩٥ - وقد دعت وكالات مكافحة في أوروبا الغربية روابطها ، كمجموعة وكأفراد ، مع الوكالات المناظرة لها في جنوب شرق آسيا خاصة في تايلاند ، وفي الشرق الأوسط وجنوب آسيا ، وبصفة خاصة باكستان ، وتلاحظ الهيئة بكل الرضى أن حكومات بلدان أوروبا الغربية قد بدأت في اتخاذ الخطوات اللازمة لخفض عرض المخدرات غير المشروعة عند المنبع من خلال مساعدتها المالية للصندوق والهيئات المختصة الأخرى ومن خلال استخدام صناديق مساعدات التنمية .

٩٦ - ان المخدرات من أجل الادمان تأتي من خارج ومن داخل أوروبا الغربية ومن الناحية الفعلية فان كل مخدر أو مادة نفسية تسبب الادمان متوفرة في السوق المحلية غير المشروعة ، ان القنب من أصل افريقي يمكن الحصول عليه دائما ويتدفق راتج القنب من مناطق العرض التقليدية في كميات غير متناقصة والشرق الأوسط وجنوب آسيا وهما من مصادر القنب غير المشروع لسنوات طوال بدأ حاليا وبصورة متزايدة كموردين لمستحضرات الأفيون ليكملا التهريب المضطرب للهيرويين من جنوب شرق آسيا ، وما يزال الكوكايين الذي يهرب من أمريكا الجنوبية بكميات متزايدة كما هو ظاهر يشكّل اتجارا مؤزرا ، بالإضافة الى أنه ضبطت كميات من ل . س . د ، تكفي لما يزيد عن ١٠ ملايين جرعة في عملية كبرى في المملكة المتحدة خلال عام ١٩٧٧ ، واكتشفت سلطات هولندا خمسة معامل سرية لتصنيع الامفيتامين غير المشروع خلال الشهور الثمانية الأولى من العام ، وقد وردت تقارير عن ٦٠٠ حالة وفاة بسبب المخدرات من ثمانية من بلدان أوروبا الغربية عن عام ١٩٧٦ ، وقع ما يزيد عن نصفها في ألمانيا الاتحادية .

٩٧ - وقد أرست بلدان أوروبا الغربية أساسا راسخا للتعاون في التعامل مع هذا الانقراض التهريري ، لكن هذا لم يقلل التهديد الكامل ، ان تشتيت بعض مجموعات المهربين من أصل صيني من هولندا خلال العام الماضي ، ربما أدى الى تمزق مؤقت ، لكن بعض هؤلاء المطرودين يمكن أن يتجمعوا من جديد في مكان آخر ، وهناك دلائل فعلية على أن حاملي المخدرات من أصل أوروبي يتزايد استخدامهم لتقليل مخاطر اثاره الشبهات ، وهناك أيضا علامات على أن المهربين يحاولون جلب كميات أكبر من مستحضرات الأفيون والقنب غير المشروع عن طريق البحر وضمن ارساليات من السلع التجارية ، وهم يعتبرون أوروبا الغربية سوقا استهلاكية له امكانيات كبيرة ، وبعد أن أصبحت أوروبا الغربية سوقا استهلاكية له امكانيات كبيرة ، وبعد أن أصبحت أوروبا الغربية نفسها سوقا استهلاكية هامة للمهربين ، يمكن أن تظهر أيضا باعتبارها منطقة ترانزيت أساسية للمخدرات المتجهة الى أمريكا الشمالية .

٩٨ - وأخيرا فعلى الرغم من أن أوروبا الغربية ككل لديها احصاءات من مستوى مرتفع عن المكافحة، وأنها بصفة عامة تجعلها متاحة أمام المجتمع العالمي ، الا أن هناك حاجة الى مزيد من العمل لاكتشاف الطابع الحقيقي للطلب غير المشروع ومداه ومكانه ، وتقترح الهيئة أن يكون هذا موضع دراسة موسعة .

أمريكا الشمالية

المكسيك

٩٩ - في هذا العام أحرز التزام الحكومة المكسيكية القوي باستئصال الزراعة غير المشروعة للنباتات المخدرة ، نتائج أكثر نجاحا بصورة واضحة عن العام الماضي ، فقد تم تدمير آلاف الهكتارات من الخشخاش والقبب ويمثل ذلك جزءا هاما من الزراعة غير المشروعة ومن أسباب هذا النجاح الشرش الجوى لمبيدات الخشخاش - وهو اسلوب للقضاء على الزراعة غير المشروعة له امكانيات كبرى بصورة واضحة ، وقد أدى هذا مصحوبا باجراءات المكافحة ضد الاتجار غير المشروع ، الى تناقص لقاء وتوافر الهيرويين المكسيكي في كثير من مدن الولايات المتحدة الأمريكية - السوق الأساسي للسلعة .

١٠٠ - ان الصلة الوثيقة بين أعلى مستويات واضعي السياسة في الحكومة المكسيكية وحكومة الولايات المتحدة ، مثل طيب للتعاون الثنائي .

١٠١ - وفي داخل المكسيك فان التهديد الكامن من الطلب غير المشروع على المخدرات يحظى باهتمام متزايد من السلطات ولسوء الحظ فان مختلف المواد المؤدية الى الاعتماد متوافرة في المكسيك ، فهناك ليس فقط انتاج غير مشروع للمخدرات وانما هي أيضا منطقة ترانزيت ومن الواضح أن الاستعمال غير الطبي للمهدئات والمنبهات والقبب يتزايد ويستخدم الهيرويين في بعض مدن الحدود الشمالية .

١٠٢ - ونتيجة لهذا ، تم وضع خطة موسعة لوضع برامج للوقاية وعلاج اساءة استعمال المخدرات في المستشفيات والمراكز الصحية عبر البلاد ، بالإضافة الى أن المركز المكسيكي لدراسات الاعتماد على المخدرات يقوم بأبحاث وبائية وطبية احيائية واجتماعية ، وكذلك توضح برامج في مجال الوقاية والتثقيف والعلاج واعادة التأهيل .

الولايات المتحدة الأمريكية

١٠٣ - ما تزال اساءة استعمال المخدرات مشكلة خطيرة في الولايات المتحدة وتحتل المرتبة الرابعة بين أسباب الوفاة بين الرجال من سن ١٨ - ٢٤ ويسبب الهيرويين أكبر القلق ، على الرغم من أن لقاء المخدر قد انخفض وأن ثمنه قد ارتفع خلال العام الماضي ، مما يشير الى نسبة توافر الهيرويين أصبحت أقل ومع ذلك ، فان الاتجار في الكوكايين ما يزال يتم ويتم تهريبه الى

البلاد بكافة وسائل النقل ، أساسا من كولومبيا ، غير أن الكوكايين يقيم باعتباره مخدر يشكل خطرا محدودا على الصحة العامة في المدى القصير ، ويرجع ذلك أساسا الى أن ثمنه المرتفع يحد من توافره على نطاق واسع ، كما يتصاعد أيضا اتجار في القنب ويتم استعماله بصورة ظاهرة في كل فئات المجتمع تقريبا وهناك أيضا اتجار كبير في بعض المواد النفسية ، ويأتي البريبورتيت بصفة عامة عن طريق الكميات المشروعة في حين يضع معظم الامفيتامين وعقاقير الهلوسة في معامل سرية .

١٠٤- تتبع كافة الاجراءات المدعمة لمواجهة جميع مظاهر اساءة استعمال المخدرات ، وفي عام ١٩٧٧ أعلن عن القيام بجهود مكثفة .

١٠٥- وكانت الدفعة الكبيرة في رسالة رئيس الولايات المتحدة الى الكونغرس تتمثل في التزامه بتخفيض اساءة استعمال المخدرات والاتجار فيها من خلال التعاون الدولي وكذلك من خلال تنمية سياسة قومية شاملة ، وقد أعطيت أولوية أولى لمراقبة المخدرات ، وقد عقدت اتفاقيات ثنائية مع الحكومات الأخرى وهناك وعد بتقديم مساعدة مستمرة للمنظمات الدولية المختصة ، ووعد الرئيس بالعمل من أجل التصديق على اتفاقية ١٩٧١ ، وتشيد الهيئة بالالتزام المستمر والمتزايد للولايات المتحدة بمساعدة الساعي الدولية من أجل ايجاد حلول لتلك المجموعة الكاملة من المشاكل المتعلقة باساءة استعمال المخدرات وترحب بصفة خاصة بامكانية سرعة التصديق على اتفاقية عام ١٩٧١ .

١٠٦- والى جانب تدابير أخرى ، أعلن الرئيس أن الحكومة الاتحادية ستواصل الحد من استعمال القنب بدون معاملة المتعاطي له " كجرم " ذلك أن الجهود طويلة المدى لتخفيض استخدام القنب عن طريق القوانين الحازمة لم تكن ناجحة ، ومن ثم اقترح تعديل القانون الاتحادي لاجل الغرامة محل الحبس بالنسبة لحيازة تصل الى اونز واحد (٢٨٤١ غم) على أن تبقى عقوبات الاتجار مطبقة ، كما اقترحت جهود متزايدة لمواجهة الموارد المالية لأولئك الذين يقدمون رأس المال المطلوب لدعم تهريب المخدرات ، للاقلال من قدرتهم على السفر للخارج ، والتعجيل باقامة الدعوى على كبار التجار في المخدرات ، كما اقترح أيضا زيادة التوكيد على برامج الوقاية والعلاج واعادة التأهيل .

١٠٧- وخلال مسار هذا العام قررت حكومة الولايات المتحدة أن نباتات الخشخاش لا يجب أن تزرع لأغراض تجارية بسبب القلق العالمي من أن مثل هذه الزراعة والتي يمكن أن تسهم في حدوث فائض انتاج في المواد الخام المخدرة على نطاق العالم كله ، وسيتذكر المجتمع الدولي أنه عندما ارتد موقف العرض بسبب النقص المحتمل في المواد الخام ، أطلقت حكومة الولايات المتحدة كمية من مخزونها الخاص من الأفيون ، وحرصت بالتعاون مع منتجي الأفيون الكبار على ألا يسبب هذا اضطراب في توازن السوق ، ويعتبر هذان الأمران في رأي الهيئة ، مثالان لهما دلالتهما على التضامن المستمر من قبل الولايات المتحدة مع بقية المجتمع الدولي .

أمريكا الجنوبية

بوليفيا

١٠٨- ان المشكلة الأساسية في بوليفيا هي غياب المراقبة الفعالة لزراعة جنبة الكوكا ، والهدف المباشر للحكومة هو تخفيض هذه الزراعة لتفي بحاجة الاستخدام المحلي التقليدي لأوراق الكوكا في المضغ وفي الشاي وفي التصدير المشروع في حين يتم تطوير محاصيل بديلة ومع ذلك ففي السنوات الأخيرة تزايدت زراعة جنبة الكوكا على الرغم من أنه ليس هناك دليل على أن عادة مضغ أوراق الكوكا قد اتسعت ، والواقع أن مراقبين كثيرين يعتقدون أن هذا الاستخدام يتناقص ، حيث أنه يصبح الآن وصمة عار اجتماعية ، بدلا من أن يكون مبهما مقبولا بصفة عامة ، وحيث أن الانتاج البوليفي المتزايد لأوراق الكوكا ليس نتيجة لتزايد الطلب القومي فانه يجب افتراض أنه يهدف الى سد الطلب الدولي غير المشروع المتزايد على الكوكايين ويشير الى هذا الاتجاه المتزايد بصورة حادة في الاتجار غير المشروع في الكوكايين في الأمريكيتين وفي أوروبا الغربية ، ان بوليفيا مع بيرو هما المصدران الأساسيان لهذه المادة الخام .

١٠٩- وقد أبدت الحكومة مؤخرا رغبتها في التعاون مع المجتمع الدولي في محاربة اساءة استعمال المخدرات ، وبدأت برنامجا لمراقبة وترشيد انتاج أوراق الكوكا وهي تتخذ الاجراءات لمنع انتشار اساءة استعمال المخدرات بين سكان البلاد ، وقد صدر في سبتمبر ١٩٧٦ تشريع جديد للمخدرات شامل ومتطور وأصبحت بوليفيا عضوا في الاتفاقية الوحيدة المعدلة للمخدرات لعام ١٩٦١ ، ويقدم الصندوق المساعدة لبرنامج ترشيد الكوكا والنشاطات الأخرى المرتبطة بها في حين تقدم حكومة الولايات المتحدة مساعدة في اطار ثنائي .

١١٠- ان التقدم المذكور عليه يتم تشجيعه ولكن مراقبة انتاج أوراق الكوكا مهمة بالغة الضخامة طالما أن جنبة الكوكا ما تزال محصولا نقديا تقليديا أساسيا لآلاف الفلاحين ، ان حوافز التوسع في زراعتها تتمثل في الطلب الداخلي المستمر الكبير على أوراق الكوكا والطلب الدولي غير المشروع على الكوكايين ، ان أي برنامج لمراقبة الكوكا يجب أن يهدف الى الانعاش الاقتصادي والاجتماعي العام للمجتمع الزراعي والتجاري البوليفي المعني اذا كنا نريد كسب مساندة ، وفي الوقت نفسه فان المهريين الدوليين سيحاولون تقويض أي مبادرات يمكن أن تتخذ ، لقد بدأت مراقبة ورق الكوكا ولكي تصل بها الحكومة الى نهاية ناجحة ، فانها ستحتاج الى مساعدة قوية مستمرة من المجتمع الدولي .

كولومبيا

١١١- تلاحظ الهيئة بتقدير التصريحات التي أعلنتها حكومة كولومبيا والصلات الدولية التي أقامتها والنشاطات التي اضطلعت بها لمواجهة المشاكل المتزايدة للعرض غير المشروع والاتجار غير المشروع في القنب والكوكايين لقد زادت مضبوطات القنب عن الضعف في عام ١٩٧٦ (١١٢ طنا) بالمقارنة

مع مضبوطات عام ١٩٧٥ (٤٧ طنا) في جين أظهرت مضبوطات الكوكايين نقصا (٤٤٨ كغم في عام ١٩٧٦ مقابل ٦٩٤ كغم في عام ١٩٧٥ مضبوطات قياسية) ولا يعنى هذا بأى حال أن الاتجار غير المشروع في الكوكايين قد تناقص وإنما يعنى أن المهربين أصبحوا أكثر حذرا ، بالإضافة الى ذلك أنه فيما بين عام ١٩٧٢ و عام ١٩٧٦ ، دمرت السلطات الكولومبية ما لا يقل عن ٣٣ معملا سرياً لتصنيع الكوكايين ، وهذه الأرقام القليلة تصوير جيد لأهمية الاتجار غير المشروع ، وكذلك لأهمية العمل الذى تقوم به السلطات في كولومبيا وتواجه الحكومة صعوبة ناجمة عن قرب كولومبيا من أكبر مصادر العرض غير المشروع لأوراق الكوكا في أمريكا الجنوبية ، كما أن سواحل كولومبيا الطويلة والصلات التجارية التقليدية مع أمريكا الشمالية تعنى أيضا أن البلاد تعمل كقمع يتدفق من خلاله التهريب الى السوق الأساسى وهو الولايات المتحدة وبدرجة أقل الى أوروبا الغربية ، وتتضاعف هذه الصعاب المرتبطة بطبيعة الأشياء ، بسبب الوجود المتزايد لمنظمات التهريب الخطيرة والتي تتمتع بتنظيم جيد .

١١٢- وفي الداخل ، اعترفت الحكومة بالأثر الذى قد يترتب على هذا الوضع على اقتصاد كولومبيا ، بالإضافة الى أنه مع الكميات الضخمة للمخدرات التي تصنع بصورة غير مشروعة في كولومبيا أو تمر عبر البلاد ، يجب أن توضح في الاعتبار مخاطر مشكلة أساءة استعمال المخدرات .

١١٣- ان انشاء لجنة التنسيق القومي لدراسة النواحي المتعلقة بسياسة سوء استعمال المخدرات بمختلف جوانبها ، والمراسيم الأخيرة التي تمكن من فرض عقوبات أقسى على التهريب والتحرك نحو تعاون دولي أكثر احكاما كل هذه علامات ايجابية ، ومع ذلك ما تزال هناك مشاكل خطيرة يتعين التغلب عليها والمهمة ستكون شاقة .

بيرو

١١٤- ان الوضع في بيرو ، المصدر الأساسى لأوراق الكوكا ، مشابه للغاية للوضع في بوليفيا ، ان استخدام أوراق الكوكا راسخ بصورة عميقة في الثقافة القومية ان الآلاف من المزارعين يزرعون المحصول ويعتمدون بصورة كبيرة على الدخل الناتج عنه ، وقد أدى غياب الرقابة الفعالة على زراعة جنبه الكوكا الى استخدام كميات ضخمة من أوراق الكوكا في الانتاج غير المشروع للكوكايين بخـرض الاتجار الدولي .

١١٥- وقد ضاغت الحكومة مؤخرا من جهودها لتحريم الاتجار غير المشروع وواصلت الدراسات التي تجريها على انتاج أوراق الكوكا بهدف التوصل الى رقابة أفضل وتشجيع المحاصيل البديلة ، ومن الطبيعي أن التقدم بطيء للغاية اذ يتوقف النجاح على التقدم الاقتصادى والاجتماعي بصفة عامة في البلاد والذي تركز له الحكومة حاليا جزءا من المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف بما في ذلك مساعدات الصندوق .

١١٦- وتوصي الهيئة باستمرار تخصيص الموارد القومية وكذلك كافة المساعدات الملائمة من قبل المجتمع الدولي ، لترشيد ومراقبة انتاج الكوكا بهدف استئصال العرض غير المشروع ووقف التهريب

عند المبيع ، وقد تكون الخطوة الأولى التي لها قيمتها هي تحديد المساحات التي تزرع بجلبية الكوكا ومراجعة هذا الوضع مع المنظمات الدولية المعنية كما تلص على هذا اتفاقية عام ١٩٦٦ ، وفي هذا الشأن تعرب الهيئة عن قلقها من أن بيرو باعتبارها عضوا في الاتفاقية ، لم توف بصورة كاملة بالالتزامات التي تقع على عاتق الأطراف ، اذا لم تقدم احصاءات سنوية عن انتاج وصناعة واستهلاك ومخزون وضبطيات المخدرات .

افريقيا

١١٧- ما تزال الاتجاهات الرئيسية الأساسية التي وردت في تقرير العام الماضي قائمة ، ان أفريقيا تعتبر بعيدة نسبيًا من المشاكل الأساسية لاساءة استعمال المخدرات ، واللقب هو المخدر الأكثر تكرارا في مجال الاتجار غير المشروع واستخدامه بيد وسائدا عبر القارة ، ان المغرب وطي نطاق أقل ليسوتو وسوازيلاند ، هي المصادر الأساسية للعرض ، بينما الزراعة غير المشروعة واللمو البري يوجد القليل منه في كل المنطقة ، وتزايد اساءة استعمال الامفيتامين والبريتوريت والمواد النفسية الأخرى ، خاصة الميناكوالون ، بصورة واضحة على الرغم من أنه لحسن الحظ لا يشكل حتى الآن مشكلة اجتماعية كبيرة .

١١٨- والهيئة مقتنعة بأن كافة حكومات البلاد الافريقية ستظل ساهرة لتمنع زيادة انتشار اساءة استعمال المخدرات وانها ستقوم بجهود مكثفة لذلك ضد الاتجار غير المشروع ولا ستئصال العرض غير القانوني حيثما يوجد .

١١٩- وفيما يتعلق بمراقبة التحرك المشروع للمخدرات والمواد النفسية ، ما تزال بعض البلدان الافريقية تعاني صعوبات من جراء المشاكل الادارية التي تنعكس أحيانا في اختلاف جودة التقارير المرسلة للهيئة بمقتضى نصوص الاتفاقيات ، وان الهيئة مستعدة لتقديم أى مساعدة فنية الى البلدان التي تود أن تستفيد من مثل هذه المساعدة ، ويتخذ هذا عادة شكل تبادل المراسلات ، وترسل الهيئة أحيانا ، طالما كان ذلك في اطار امكانياتها مسؤولا من سكرتاريتها الى كثير من البلدان (كما كان الحال في ١٩٧٦ بالنسبة لرواندا وليسوتو وسوازيلاند) ، بالاضافة الى أنه على الرغم من أن الهيئة ليس لديها الموارد اللازمة لتحمل نفقات سفر المسؤولين القوميين ، فانها ترحب دائما بوجودهم في جنيف - خاصة بمناسبة الدورات التي تنظمها الوحدة المركزية للتدريب التابعة لقسم المخدرات لتحل معهم المشاكل التي قد تكون معلقة ، وبمساعدة مالية من الصندوق ، تأمل الهيئة أن تنظم في عام ١٩٧٨ ندوة للمسؤولين الأفارقة المتحدثين بالفرنسية والمكلمين بمراقبة الحركة المشروعة للمخدرات .

١٢٠- وأخيرا توصي الهيئة بأن تقدم المساعدات الفنية والمالية - الثنائية ومتعددة الأطراف على حد سواء - لتلك البلدان الافريقية التي تلاقي صعوبات في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات ، بهدف مساعدتها في جهودها .

عرض المواد الخام للتصنيع المشروع لمستحضرات الأفيون

١٢١- عند كتابة هذا التقرير ، في خريف عام ١٩٧٧ ، كانت في حوزة الهيئة احصاءات كاملة فعلا عن عام ١٩٧٦ ، وبعض البيانات الجزئية عن ١٩٧٧ وتقديرات متعلقة بعام ١٩٧٨ والأعوام السابقة ، هذا بالإضافة الى معلومات عن نطاق احتياجات الرقابة والتي قدمتها بعض الحكومات طواعة كمعلومات اضافية عن بلدانها وكانت هذه المسألة أكثر اتصالا بصورة مباشرة بمسألة العرض والطلب على مستحضرات الأفيون من أجل الاحتياجات المشروعة ، وقد أتاحت هذه المعلومات جميعها التنبؤ بالتغيرات المحتملة في عام ١٩٧٧ ، و عام ١٩٧٨ ، على أساس الموقف في ١٩٧٦ .

١٢٢- وفي عام ١٩٧٦ كان منتجي المواد شبه القلوية قادرين على الحصول على المواد الخام بكميات كافية ، ففي الهند وصل إنتاج الأفيون لأول مرة الى مستوى مرتفع للغاية قدره ١١٧٧ طنا ، بزيادة ١٤ في المائة عن السنة السابقة ، وذلك نتيجة التوسع في المساحة المزروعة والتحسين في الإنتاج ، ومن ثم كانت الصادرات التي بلغت ١٠٨٥ طنا أعلى بكثير من الحد الأقصى السابق وقدره ٩١٢ طنا في عام ١٩٧٤ .

١٢٣- وبمقتضى اتفاقية عام ١٩٦١ ، ليس هناك التزام على أطرافها بتقديم احصاءات عن إنتاج قش الخشخاش ، لكن يمكن التأكيد بأن هذه المادة الخام كانت متاحة بكميات كافية ، وذلك على أساس ما قدم الى الهيئة بمقتضى الاتفاقيات ، من أرقام تتعلق بالتجارة الدولية في قش الخشخاش واستعمالاته وقد بلغ إجمالي صادرات الهند وتركيا من قش الخشخاش أرقام لم يسبق لها مثيل وهو ٢١٥٩٠ طنا ، وعلى الرغم من أنه كان هناك انخفاض ملحوظ في كميات القش المستخدم لاستخراج المواد شبه القلوية في البلدان التي تزرع الخشخاش أساسا من أجل بذوره أو زيتته ، فان الكمية الاجمالية للقش المصنع في عام ١٩٧٦ (٣٠٧٢٦ طنا) كانت مساوية تقريبا للكمية التي صنعت في عام ١٩٧٥ ، ومن ثم فان الفرق بين العامين يكمن في جودة القش المستخدم الذي يحتوى على نسبة متزايدة من سلالات مرتفع محتواها من المورفين منتجة في استراليا وتركيا وفرنسا ، وفي حين كانت كميات القش المصنع يتساوى تقريبا ، فان ما يعادل ٦٨٦ طن من المورفين تم تصنيعه في عام ١٩٧٦ ، أو ما يزيد بنسبة ٢٦ في المائة عن الكمية المنتجة في عام ١٩٧٥ ومقدارها ٥٤٦ طن .

١٢٤- ومن ثم كان من المتوقع أن استهلاك الكودايين سيصل خلال عام ١٩٧٦ الى مستواه في المدى الطويل وهو نحو ١٧٣ طن (انظر الرسم البياني في الصفحة ٤ من ملحق تقرير الهيئة لعام ١٩٧٥ (E/INCB/29) ومع ذلك لم يكن هذا هو الحال لأن الاستهلاك ظل عند مستوى ١٥٢ طنا الذي بلغه في عام ١٩٧٥ ، وذلك على الرغم من زيادة التصنيع ، ومن الأسباب المحتملة لهذا الركود ، الفارق الزمني الحتمي بين الإنتاج والتوزيع ، لكن في ظل غياب أى دراسة دقيقة للعوامل التي تحكم الاستهلاك ، يكون من الصعب الوصول الى نتائج ثابتة ، ان النقطة الوحيدة التي يمكن ملاحظتها في الحاضر ، هي أنه بالإضافة الى البلاد التي يتزايد فيها استهلاك الكودايين سريعا ، هناك بلدان أخرى يتجه فيها الاستهلاك الى الانخفاض لأسباب ليست مرتبطة بالضرورة بصعوبة العرض ، وفي الماضي كانت نتيجة هاتين الحركتين ، هي حدوث زيادة طفيفة في الاستهلاك الشامل .

١٢٥- وفي نهاية عام ١٩٧٦ كان مخزون الأفيون ومركز قش الخشخاش والمورفين والكودايين يمثل ما يعادل ١٨٠ طن تقريبا من المورفين ، أو زيادة قدرها ٣٠ طنا (٢٠ في المائة) عن رقم العام السابق ، وليس على الحكومات أى التزام لأن تقدم للهيئة بيانات احصائية رسمية تتعلق بمخزون قش الخشخاش ، ومع ذلك ففي الحالات النادرة وان كانت هامة ، التي اتاحت فيها مثل هذه البيانات اتضح منها زيادة الاحتياطيات الى المستويات التي تعادل أحيانا استهلاك عامين بواسطة بلد مصنع كبير .

١٢٦- ان الهوة بين انتاج المادة الخام وبين استهلاك مستحضرات الأفيون التي أتاحت في عام ١٩٧٦ تحويل ما يعادل ٣٠ طنا على الاقل من المورفين الى المخزون ، قد زادت اتساعا بدرجة كبيرة في عام ١٩٧٧ ، على الرغم من احتمال استعادة الاستهلاك لوضعه . وفي الهند كان ناتج الأفيون الذى بلغ ١٦٢ ١ طنا أقل بنسبة طفيفة للغاية عنه في السنة السابقة وأن محصول وفير من مساحة تزيد بقليل عن ٥٠٠٠٠ هكتار خلال عامين متعاقبين ، يوضح أن المحصول الوفير لا يعني بالضرورة عدم تمشيه مع التوسع في الزراعة كما كان الأمر في الماضي .

١٢٧- وقد حددت الحكومة التركية كهدف لها انتاجا سنويا قدره ٢٠٠٠٠ طن من قش الخشخاش ، وتلك هي الكمية الضرورية لتشغيل مشروع بكامل طاقته لاستخلاص المواد شبه القلوية الذى سيتم انشاؤه في المستقبل القريب ومع ذلك فقد ثبت أنه من الصعب ضبط المساحة المزروعة لتحقيق هذا الهدف ، وذلك لسببين على الأقل ، أولهما أن المزارعين يزرعون فقط جزءا من الأراضي التي يسمح لهم الترخيص الحاصلين عليه بزراعتها بالخشخاش ، وذلك لتجنب أى مخاطرة لحدوث فائض في الانتاج ، الذى قد يجعل الى جانب أشياء أخرى من المستحيل عليهم الحصول على ترخيص جديد ، ثاني هذه الأسباب هي الخسائر التي ترجع الى ظروف المناخ التي يمكن أحيانا أن تصل الى نسب كبيرة ، وفي هذا الصدد نذكر أن محصول عام ١٩٧٥ بلغ الى ٥ ٨٠٠ طنا فقط أو ٢٩ في المائة من الرقم المحدد كهدف في حين وصل الى ١٤٢٠٠ طنا في العام التالي وفي عام ١٩٧٧ كان المحصول وفيما بصورة استثنائية اذ وصل الى ٣٢ ألف طن .

١٢٨- كما كان انتاج القش جيدا في استراليا حيث استخدم ثلاثة أرباع محصول عام ١٩٧٧ لصناعة ١٩ طنا تقريبا من المورفين ، وفي فرنسا كان الانتاج المخطط من قش الخشخاش للعام قيد البحث هو ١٦ طنا من المورفين ، واذا افترضنا أن البلدان الأخرى التي تصنع المورفين من القش قد حافظت على انتاجها عند مستوى السنة السابقة (٤٧ طنا) فانه يبدو من المحتمل أن كميات المواد الخام المتاحة في عام ١٩٧٧ ستتيح استخراج ٨٥ طنا تقريبا من المورفين وتراكم احتياطيات كبيرة من القش .

١٢٩- وفي عام ١٩٧٨ عندما تصل وحدة الانتاج الثانية في استراليا والتي تم بناؤها في العام السابق الى طاقتها الكاملة (٢٦ طنا) لن يكن هناك شك في أنه يمكن زيادة هذا الرقم الى ٩٦ طنا ، مع نتيجة مؤداها أن نصف المورفين المصنع تقريبا سيأتي من القش ، والواقع انه حتى في حالة حدوث نقص كبير في المساحة المزروعة ، فانه عرض هذه المواد الخام سيكون أكثر من ملائم ،

وأن صناعة المورفين ستكون محددة فقط بقدرة تسهيلات الانتاج وما يزال يلزم بعض الوقت قبل أن تطبق الخطط التي وضعت في بلدان كثيرة لزيادة هذه الطاقة ، وفي الوقت نفسه سيكون من المرغوب فيه تحقيق الاستغلال الكامل للتسهيلات القائمة لتصنيع القش الذي يعتبر تخزينه أكثر صعوبة وأكثر تكلفة من تخزين مركز المورفين .

١٣٠- ان ما سبق يؤكد الاتجاه نحو وجود فائض في عرض المواد الخام التقليدية لصناعة الكودايين وفي هذه الظروف ترحب الهيئة بقرار الولايات المتحدة المذكور في الفقرة ١٠٧ ، بعدم الترخيص بالانتاج التجاري المحلي لنباتات الخشخاش كوسيلة لسد جانب من احتياجاتها المتزايدة ، وبذلك تجلبا للاسهام في حدوث فائض في عرض المخدرات من أجل الاحتياجات على نطاق أخرى ، مثلما حدث عندما استجابت البلاد المنتجة تقليديا بصورة مواتية لنداءات المجتمع الدولي بتكثيف انتاجها مع احتياجات العالم أو حتى بالتخلي عن انتاج الافيون ، وفي الواقع هناك مؤخرا برهان مقنع على أن المنافع الاقتصادية لزراعة الخشخاش قصيرة الأجل ، في حين أن الأعباء الاقتصادية أكثر دواما بما فيها الحاجة الى الابقاء على نظام المراقبة الباهظ التكلفة وهي أنواع لا تشملها الاتفاقيات الدولية حول المخدرات ولا تزرع على أسس تجارية في أي بلد ، حسب معلومات الهيئة .

١٣١- خلال الدورة السابعة والعشرين للجنة المخدرات ، عر عن الرأي القائل بأن موازنة العرض والطلب لم تتطلب " اتفاقا سلعيا دوليا " أو نظاما اختياريا للحصص بين البلدان المنتجة . ومن جانب آخر كان من رأي كثير من الوفود أن حل المشكلة يمكن في أن تقوم الهيئة بنشر معلومات أكثر اكتمالا ودراسات أكثر عمقا وذلك لمساعدة البلاد على القيام بتقييم دقيق للموقف والوصول الى القرارات الملائمة ، وتقر الهيئة أن التخطيط المسبق للانتاج للابقاء على التوازن بين العرض والطلب يتطلب خططا طويلة المدى وقد اتخذت بالفعل منذ سنوات حتى الان ، خطوات حذرة في هذا الاتجاه .

١٣٢- وتحقيقا لرغبة اللجنة ، دعى الأمين العام من خلال قسم المخدرات وبعد مشاورات مع الهيئة ، الحكومات الى تقديم المعلومات التي يمكن أن تمكنها من القيام بدراسة مفصلة حول الموضوع ، وتشيد الهيئة بالردود التي تلقتها من الحكومات وتتطلع الى أن تتلقى مزيدا من الردود ومعلومات أكثر تفصيلا بهدف تمكينها من القيام بمسؤولياتها بموجب المواد الخاصة بذلك في الاتفاقية الوحيدة والفقرة (٤) من المادة ٩ من الاتفاقية المذكورة كما عدلت ببروتوكول عام ١٩٧٢ .

١٣٣- وفيما يتعلق بعرض المواد الخام اللازمة لصنع مستحضرات الأفيون للأغراض الطبية ، تكشف الدراسة المستمرة للهيئة أن فائض الانتاج المحتمل في هذه المواد الذي تلبأت به في تقرير عام ١٩٧٦ ، تؤكد البيانات التي تم تحليلها في عام ١٩٧٧ ، وتأمل الهيئة في أن البلاد المنتجة ستولي اكبر اهتمام ممكن لهذا الوضع وهي تضع خطط انتاجها بهدف تجنب تفاقم الوضع ، ومن جانبها ترحب الهيئة بالقيام بمثل هذه الدراسات الأولية كما تطلبها لجنة المخدرات ، وذلك على أساس المعلومات المقدمة من الحكومات ، كما تبحث الهيئة أيضا امكانية تنظيم مشاورات غير رسمية مع السلطات المعنية لتحديد أفضل طريق لا جراء هذه الدراسات طويلة المدى ليكون لها أقصى نفع للمجتمع الدولي .

خاتمة

١٣٤- بالإضافة الى قضية عرض المواد الخام للتصنيع المشروع لمستحضرات الاُفيون والتي عالجناها فيما سبق ، اتسم العام الماضي بتطورين كبيرين أحدهما سلبي والآخر ايجابي . فعلى الجانب الايجابي كانت هناك زيادة مضطربة في التعاون العملي ، على المستوى الاقليمي والثنائي على حد سواء ، بين البلدان التي تواجه مشاكل متماثلة بالنسبة لمراقبة المخدرات ، وفي اطار نظام الأمم المتحدة تدعم هذا التعاون بزيادة حجم بعض المساهمات في الصندوق ، وبالاعتراف المتزايد من جانب الوكالات التمويلية الأخرى بأنها تستطيع هي أيضا أن تلعب دورا في خفض عرض المخدرات عند المبيع بتقديم عون بخرض التنمية .

١٣٥- ومن ناحية أخرى فان كمية المخدرات من كل الأنواع في مجال الاتجار غير المشروع لم تظهر أى دليل على التناقص على الرغم من تزايد جهود المجتمع العالمي ، ان مضبوطات الهيرويين على نطاق العالم مثلا ، وصلت الى مستوى لم يسبق له مثيل في عام ١٩٧٦ . وعندما ينضب مصدر سرعان ما يكتسب مصدر آخر أهمية أكبر حتى يمكن الاستمرار في تلبية الطلب غير المشروع المتزايد بصورة واضحة .

١٣٦- وقد استخدمت الاتجاهات التي ظهرت في العام الماضي لتأكيد حقيقة أنه لا يكفي مهاجمة الاتجار غير المشروع ، على الرغم من أنه يجب الاستمرار في هذا بكل موارد القوى البشرية المدربة والفنية المتقدمة التي يمكن توفيرها ، كما أنه لا يكفي توفير حتى مزيد من الموارد لاستئصال العرض غير المشروع ، رغم أن هذا أيضا سيكون ضروريا لسنوات كثيرة قادمة ، عن طريق القيام بعملیات مكافحة مستمرة في المناطق المنتجة لضمان أن الانماء الريفي السريع الذي يتبعه زيادة في الدخل النقدي ، لن يؤدي الى عرض أكبر من المخدرات غير المشروعة كذلك لا يكفي مواصلة البحث في الاسباب الحقيقية للطلب غير المشروع وفي الاسباب الانسانية والسوسولوجية لتطوره رغم ان هذا يكتسب أهمية متزايدة .

١٣٧- ولكن على المستويات القومية والدولية ، يجب انتهاج ثلاث استراتيجيات في موازاة بعضها البعض : مراقبة الاتجار غير المشروع ، استئصال العرض غير القانوني ، وكبح جماح الطلب وخفضه ، وفي غياب العمل المنسق ، فان الحافز الذي يخلقه الطلب المتزايد يقوض بصورة مستمرة جهود أجهزة مكافحة ضد الاتجار ويؤدي الى ظهور مجالات جديدة للعرض غير المشروع ، حتى عندما توضع مناطق الانتاج التقليدي تحت المراقبة .

(توقيع)
ستيفان ستبشنسكي
السكرتير

(توقيع)
بول رويتسر
الرئيس

جنيف ، ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧